

أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت - دراسة ميدانية في شركات المنافع العامة في اليمن

الاستلام : 25/مايو/ 2021
التحكيم : 7/يونيو/ 2021
القبول : 9/يونيو/ 2021

محمد يحيى عايش عبيد^(*1)

أ.د. عبدالله سعيد حزام محمد²

د. فهيم سلطان محمد الحاج³

© 2021 University of Science and Technology, Yemen. This article can be distributed under the terms of the [Creative Commons Attribution License](#), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2021 جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

¹ مدرس المحاسبة المساعد، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن

² أستاذ المحاسبة المشارك، جامعة عدن، اليمن

³ أستاذ المحاسبة المساعد، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن

* عنوان المراسلة: maish200519@gmail.com

أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت - دراسة ميدانية في شركات المنافع العامة في اليمن

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع العامة مجتمع الدراسة. وتم الاعتماد على نمذجة المعادلة البنائية (PLS-SEM) كدراسة تحليلية، وتمثل مجتمع الدراسة في شركات المنافع العامة في اليمن في قطاعات الاتصالات والغاز والنقل، وعددها 11 شركة، وتم استخدام الاستبانة أداة لجمع البيانات، وبلغت العينة المستهدفة (369) مشاركا، وكانت الاستبانات الصالحة للتحليل (278) استبانة، وتم الاعتماد على برنامج SmartPLS v. 3.3.3 في تحليل البيانات؛ وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يؤثر في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت بشركات المنافع العامة مجتمع الدراسة، وأوصت الدراسة بزيادة اهتمام شركات المنافع بمحاسبة القيمة العادلة بكل أبعادها، لما لها من دور قوي وفعال في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت.

الكلمات المفتاحية: رأس مال المنشأة الثابت، شركات المنافع العامة، طرق التقييم، القيمة الاقتصادية، محاسبة القيمة العادلة.

The Impact of Implementing Fair Value Accounting for Evaluating Economic Value of Establishments' Fixed Capital: A Field Study at Public-Benefit Corporations in Yemen

Abstract:

The study aimed to identify the impact of implementing fair value accounting for evaluating the economic value of establishments' fixed capital at public benefit corporations that represent the population of the study. The population was 11 benefit corporations operating in Yemen and included telecommunications, gas and transportation sectors. To achieve the study objective, the structural equation modeling (PLS-SEM) was adopted and the questionnaire was used for data collection. The questionnaire was distributed to a sample of (369) participants. Only (278) questionnaires were valid for analysis and SmartPLS v. 3.3.3 was used to analyze the data. The study findings revealed that the implementation of fair value accounting had impact on the evaluation of the economic value of the fixed capital of establishments at the public benefit corporations. The study recommended that benefit corporations should pay more attention to fair value accounting in all its dimensions because of its strong and effective role in evaluating economic value of establishments' fixed capital.

Keywords: establishments' fixed capital, public benefit corporations, evaluation methods, economic value, fair value accounting.

المقدمة:

إن عدم تقييم ما تمتلكه الشركات من قيمة اقتصادية حقيقية لرأس مال المنشأة الثابت سواء أكانت ملموسة أم غير ملموسة ولا سيما في ظل التضخم يؤدي إلى إظهار مركز مالي بعيد عن الواقع وقد يؤدي إلى إفلاس تلك الشركات وخصوصاً في ظل المنافسة، وهناك أكثر من 50 مثالا لشركات أفلسست بسبب عدم تقييم رأس المال المعنوي من خلال تطوير مهارات فريق العمل والتحديث المستمر للمنتجات والخدمات وغياب الكفاءة التكنولوجية الكافية للإدارة العليا وما يتبع ذلك من تقييم رأس المال المادي لمواكبة مستوى رأس المال المعنوي في الشركة التي في غيابها لا يمكن الحكم على الوضع الحقيقي للشركة؛ وبالتالي أدى تجاهل تقييم القيمة الحقيقية للإمكانات - التقنية والبشرية والعملاء - غير الملموسة التي تمتلكها تلك الشركات إلى إفلاسها (القيادي، 2021)؛ ويُعرف فتحة (2014، 3) القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت بأنها: "قيمة الممتلكات المادية والمعنوية للمنشأة والموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة الحالية والمستقبلية". حيث إن الممتلكات المادية والمعنوية لا يُعرف قيمتها إلا بتقييم محايد، وأي تقييم لأصل مادي أو معنوي هو اقتصادي؛ لأن القيمة الناتجة من التقييم هي قيمة اقتصادية؛ ولذا تحولت المعايير الدولية الأخيرة للمحاسبة والمراجعة نحو انعكاس الإجراءات المحاسبية على الواقع الاقتصادي، وهنا يظهر جليا الخطأ في إطلاق مصطلح (قيمة) على قيمة الأصل وفق قيمته التاريخية بعد خصم الإهلاك بأحد طرق الإهلاك المتعارف عليها حيث والنتيجة رقم مشوه بعيد عن الواقع يظهر في السجلات المحاسبية ليعكس "قيمة الأصل" وإذا رجعنا لأصل "قيمة" في اللغة فهي: "ثمن الشيء بالتقويم" (الزبيدي، 1989، 23/312؛ ابن منظور، 1414هـ، 12/496)، "وقيم الشيء بتقييما، قدر قيمته" (مجمع اللغة العربية، 2004، 771)؛ أما تعريف القيمة في الاصطلاح فيُعرف حيدر القيمة بأنها: "التمن الحقيقي للشيء من دون زياده ولا نقصان، وتعني ثمن المثل"، وعرفها الزرقاني بأنها: "ما يعينه أهل المعرفة بالتقويم، وعرفها الزرقاء بأنها "العوض الحقيقي الذي يساويه الشيء"، نقلا عن الدلالعه والضعينه (2021، 208)، وبالتالي فإن تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت هو تقييم قيمة الأصول الثابتة سواء أكانت رأس مال ثابت مادي كالعقارات والمعدات والآلات وغيرها، أم كانت رأس مال ثابت معنوي، كرأس المال البشري والتنظيمي والزبوني.

ويظهر جليا أهمية تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت؛ كون إعادة تقييم الأصول الثابتة يلفت نظر المديرين نحو خفض اقتناء الأصول إلى أدنى حد ممكن، ويضمن الاستخدام السليم والإدارة الفعالة لهذه الأصول، ويضمن التأكد من اختيار الاستثمار في الأصول على أساس الجودة والمنفعة (Okoro & Charles, 2019) سواء أكانت للأصول الحالية أم في شراء الأصول مستقبلا.

ويتطلب تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من الشركات استخدام طريقة إعادة تقييم الأصول لتقييم أصولها الثابتة؛ لذلك يجب على جميع الشركات تطبيق إعادة تقييم الأصول (Diantimala, Syahnur, & Ridwan, 2019). وقد توصلت دراسة الداغور وعابد (2008) إلى أن إعادة التقييم يُعد وسيلة لدراسة الفرصة البديلة وإعداد الخطط والاستراتيجيات وإعادة الهيكلة، وأوصت بأن تحاول الوحدات الاقتصادية ممارسة عملية إعادة التقييم وفقا لمعايير المحاسبة الدولية للحصول على قوائم مالية أكثر عدالة.

وتؤكد العديد من الدراسات على أهمية تقييم القيمة الاقتصادية لرأس المال الثابت المادي بجانب تقييم رأس مال المنشأة الثابت المعنوي (الفكري)؛ كونها من الأصول الإستراتيجية المهمة التي توفر للمؤسسات ميزة تنافسية ونموا مستداما في بيئة أعمال متطورة (Dzinkowski, 2000; Khalique & Mansor, 2016; Prusak & Cohen, 2001; Stewart, 1997; العنزي وصالح، 2009).

وينتج من تطبيق محاسبة القيمة العادلة القياس الملائم والواقعي للأصول الثابتة (بلبالي، 2019؛ الداغور وعابد، 2008)، لتمييزه بالموضوعية في تقييم الأصول الثابتة (التميمي وناصر، 2015)، وإعطائه إشارات تحذير وإنذار مبكر حول الوضع الاقتصادي وسلامة المركز المالي

ومناتته وتقييمه للأداء بصورة تعكس الواقع الفعلي (شريم، 2016) وقد دعت المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في الآونة الأخيرة بشكل متزايد إلى اعتماد قياسات القيمة العادلة في البيانات المالية (Hunt, Kieso, Weygandt, & Warfield, 2011).

وفي اليمن جاء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (16) لسنة 2020م بتاريخ 1/ 2/ 2020م بتبني وتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة ومعايير التقارير الدولية في الجمهورية اليمنية ابتداء من 1/1/2020م ومن ذلك تبني تطبيق محاسبة القيمة العادلة، وهو المتغير المستقل في هذه الدراسة.

وانطلاقاً من أهمية تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت وتطبيق محاسبة القيمة العادلة واستناداً إلى نظرية التقييم ونظرية القيمة فإن هذه الدراسة تهدف إلى قياس أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة (المتغير المستقل) بأبعاده الثلاثة: (تطبيق طريقة السوق، تطبيق طريقة الدخل، وتطبيق طريقة التكلفة) في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت (المتغير التابع) بأبعاده الأربعة: (رأس المال الثابت المادي، رأس المال البشري، رأس المال التنظيمي، ورأس المال الزبوني).

وتتميز شركات المنافع العامة في قطاعات الاتصالات والنقل والغاز بأنها قطاعات اقتصادية كبيرة، وحجم أصولها الثابتة المادية كبير، كما تتميز باهتماماتها بالأصول غير المادية من تدريب وتأهيل الكادر البشري (رأس المال البشري)، وتوفير البنية التحتية التنظيمية التي تسهم في تهيئة الجو المناسب للعمل لزيادة الإنتاجية (رأس المال التنظيمي)، والاهتمام بالزبائن سواء أكانوا عملاء أم موردين (رأس المال الزبوني)، ويختلف نوع الأصول الثابتة المادية ومستوى الاهتمام والدعم للأصول المعنية (غير المادية)؛ لتتنوع الشركات من عامة وخاصة ومختلطة، وكذا تنوعها بأنها شركات مساهمة عامة أو مساهمة خاصة، ورأس المال محلي أو أجنبي، وتنوع الجهات التي تقوم بمراجعة حساباتها كالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لبعض شركات القطاع الحكومي وشركات مراجعة محلية وإقليمية ودولية لبعض الشركات العامة الأخرى، والشركات الخاصة والمختلطة والحاجة الماسة لإظهار رقم حقيقي ولو تقريبي لما تمتلكه شركات المنافع بتنوعها من رأس مال ثابت: مادي ومعنوي.

وقد تناولت الدراسة شركات المنافع العامة في اليمن وتقييم قيمة ما تملكه من رأس مال ثابت مادي ومعنوي؛ كونها تملك موجودات ملموسة كبيرة، وإمكانات بشرية، وتقنية، وحجم عملاء كبير، وتساهم بشكل كبير في إيرادات الدولة.

كما أن الدراسة الحالية تناولت أيضاً أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع العامة في اليمن في قطاع الاتصالات والنقل والغاز، وعددها 11 شركة.

تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت:

يمكن تعريف التقييم بأنه "عملية يُراد من ورائها الوصول إلى قيمة ممتلكات مؤسسة ما" (بليخ، 2010، 14). والقيمة هي "مفهوم اقتصادي محض أخذ حيزاً واسعاً من الجدل والأهمية مما جعله الأساس في تكوين نظرية قيمة المنشأة" (بحرية، 2016، 21)، والمفهوم الاقتصادي يُعرف رأس المال دائماً من جانب الأصول في الميزانية (سيد، 2016؛ الشيرازي، 1990) وعندما نتحدث عن التقييم فإننا نقصد به التقييم الاقتصادي للقيمة؛ ولذا سنتناول الدراسة المفهوم الاقتصادي لرأس المال والذي يُعرف رأس المال من جانب الأصول، وذلك في تقييم رأس مال المنشأة الثابت المادي والمعنوي.

مفهوم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت:

تعتبر القيمة الاقتصادية الخاصة المعنية بالتقييم المحاسبي (بالرقي، 2006). والقيمة الاقتصادية يُقصد بها القيمة المقيمة للأصل الثابت المعنوي بجانب الأصل الثابت المادي، وهو ما يجعلها قيمة اقتصادية، وتعددت التعاريف التي تناولت تعريف القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت فمنها من عرفها من وجهة نظر المشتري (حماد، 2005)، ومنها من عرفها كقيمة حالية للخدمات المستقبلية المتوقعة

من استخدام الأصل (الداعور وعايد، 2008؛ سلامة، 2015)، ومنها من تناولها كونها القيمة الحالية للأصل مع مراعاة التكاليف أو الموارد الضرورية للحصول على الأصل والظروف الاقتصادية التي تؤثر عليه (كيموش، 2011)، ويمكن الاستناد إلى تعريف فتيحة (2014) في تعريف القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت بأنها: قيمة الممتلكات المادية والمعنوية للمنشأة والموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة الحالية والمستقبلية.

ولأغراض الدراسة الحالية يعرف الباحثون القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت بأنها: قيمة حالية تقديرية محايدة للمنافع المستقبلية المتوقعة من رأس المال الثابت المادي ورأس المال البشري ورأس المال التنظيمي ورأس المال الزبوني التي تمتلكها المنشأة في تاريخ التقييم، سواء استمرت في مزاوله أعمالها بشكلها القانوني الحالي أو تغيير شكلها القانوني نتيجة للاندماج أو الانفصال أو غيرها.

أهمية القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت:

وتبرز أهمية الأصول المادية بأنها رأس مال مادي ثابت (عقبلي، زمير، العتبي، العبدلي والتكريتي، 1994) من ناحية، ورأس المال البشري، ورأس المال التنظيمي، ورأس المال الزبوني التي تُعبر عن رأس المال المعنوي (الفكري) من ناحية أخرى (Stewart, 1997؛ سيد، 2016) وتبرز أهمية الأصول المادية والمعنوية كوحدة واحدة في الاستعمال (حماد، 2000). ويُعدُّ رأس المال المعنوي بمثابة رأس المال الحقيقي للمنشأة، فقد أصبح محط أنظار المحاسبين وخبراء المالية في المنشأة (وهيبة، 2021)، وهو الذي أصبح في عالم الأعمال اليوم المصدر الرئيس للثروة (الهيحاء، عبد الجبار، وعكور، 2018) وذلك من خلال زيادة كفاءة وجدارة الأصول الفكرية فيها (Khan, Yasser, & Hussain, 2015)، وتؤدي دوراً إستراتيجياً في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت، فهي أرقى الموجودات قيمة ولها قوة التأثير والتغيير على كل نشاطات المنشأة (لويضة، 2016).

أبعاد قياس القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت:

إن القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت هي: القيمة المقيمة لرأس مال المنشأة الثابت المادي، ورأس المال البشري، ورأس المال التنظيمي، ورأس المال الزبوني بحسب ما ورد في عقبلي وآخرون (1994)، وسيد (2016)، وStewart (1997). ويتم قياس القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت من خلال أربعة أبعاد، وهي: رأس المال الثابت المادي، رأس المال البشري، رأس المال التنظيمي، ورأس المال الزبوني، وهي التي تضمنها التعريف السابق، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

(1) رأس المال الثابت المادي: "هو موارد تسيطر عليها الوحدة نتيجة لأحداث ماضية، ومن المتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية للوحدة" (يوسف، 2015، 13) من خلال القيمة الاستبدالية والعمر الإنتاجي (فتيحة، 2014).

(2) رأس المال البشري: "القدرات الإنتاجية للأفراد؛ أي المعرفة والمهارات والخبرات التي تسهم في زيادة القيمة الاقتصادية للمنشأة" (الربيعاوي وعباس، 2015، 2) وذلك من خلال خبرات ومهارات وقدرات العاملين، والعمل ضمن فريق موحد، والابتكار، والإنتاجية، وذلك بناء على عدد دراسات (Stewart, 1997؛ أبوسيف، 2016؛ سيد، 2016).

(3) رأس المال التنظيمي: هو جميع خصائص الموجودات الفكرية، ويتكون من الممارسات المنتظمة، والبحث والتطوير والسمعة الطيبة، بالإضافة إلى التكنولوجيا المعرفية المتوفرة لدى الوحدة الاقتصادية، ويعبر هذا النوع من رأس المال عن الجدارة الجوهرية للمنشأة، ومعرفتها الصريحة التي يتم الاحتفاظ بها داخل هياكل وأنظمة المؤسسة، وهو الذي يصنع الوجود المادي وقيمتها الدفترية، وبالتالي فهو يمثل القيم التي تدعم رأس المال البشري، ولكنه يبقى في المنشأة عندما يترك الأفراد شركتهم (شبيطة والشطناوي، 2020). من خلال الإستراتيجيات الجديدة، وتوافر متطلبات الجودة، ونظام المعلومات وقواعد البيانات، ونظام العمليات الإدارية (Stewart, 1997؛ أبوسيف، 2016؛ سيد، 2016).

(4) رأس المال الزبوني: "هو رأس مال يعكس طبيعة العلاقات التي تربط المنشأة بعملائها ومورديها وحلفائها، ويمثل القيمة التي يفرزها ولاء الجمهور ورضاه عن المنتج أو الخدمة التي تقدمها المنشأة" (عبد الهادي، 2017، 27)، من خلال الاتفاقيات والتراخيص، ورضا العملاء (Stewart, 1997)؛ سيد، (2016).

محاسبة القيمة العادلة:

اصطلح على تسمية القيمة العادلة بالقيمة الحقيقية (فلة، 2017)؛ كونها تعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي في نتائج الأعمال والمركز المالي؛ حيث إن الهدف من استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي هو الوصول لمعلومة محاسبية ذات جودة عالية؛ أي توفير الخصائص النوعية للمعلومة بأكبر قدر ممكن مما يسمح لها بالتعبير بصدق عن الوضع المالي الحقيقي للمنشأة (عبلة، 2018).

مفهوم محاسبة القيمة العادلة:

فقد عرفت محاسبة القيمة العادلة بأنها: "المبلغ أو القيمة التي يُقيم بها الأصل، والالتزام وفقاً للسعر الجاري" (محمد، 2020، 61)، وهي تقدير عقلاني غير متحيز لسعر السوق المحتمل للأصل Tsamis و Liapis (2014)، وتعني القيمة العادلة بأنها "القيمة التي يمكن عن طريقها تبادل أصول أو تسوية التزام بين أطراف لديهم الرغبة في التبادل وعلى بيئة من الحقائق، ويتعاملان بإرادته حرّة" (التميمي، السعد والتميمي، 2020، 33)، وتتميز بالموضوعية في تقييم الأصول الثابتة (التميمي وناصر، 2015، 157)، ولأغراض الدراسة الحالية يمكن تعريف محاسبة القيمة العادلة بأنها: المبلغ أو القيمة التي يُقيم بها الأصل المادي والمعنوي وفقاً لسعر الجاري بطريقة السوق أو الدخل أو التكلفة.

أبعاد تطبيق محاسبة القيمة العادلة:

فقد عرفت محاسبة القيمة العادلة بأنها المبلغ أو القيمة التي يُقيم بها الأصل المادي والمعنوي وفقاً للسعر الجاري (محمد، 2020، 61؛ التميمي وآخرون، 2020، 33)، ويتم قياس تطبيق محاسبة القيمة العادلة من خلال ثلاثة أبعاد، وهي: تطبيق طريقة السوق، وتطبيق طريقة الدخل، وتطبيق طريقة التكلفة، والتي تضمنها التعريف، والتي يمكن توضيحها على النحو الآتي:

(1) طريقة السوق؛ وتعني مقارنة الأصل موضوع التقييم بالأصول المماثلة له في السوق مع إجراء التعديلات المناسبة، من خلال الطريقة المباشرة، وطريقة المقارنة (Wirtz, 2012; Reilly & Karlsen, 2018؛ تقرير الشركة السعودية لتقييم وتأمين الأصول، 2019).

(2) طريقة الدخل؛ وتعني تقدير المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من الأصل، وتقاس بأداء الأصل، أي قدرته على در الأرباح والمنافع في المستقبل، سواء أكان منفرداً أم بالتضافر مع باقي الأصول المادية والمعنوية، وذلك من خلال الربح التشغيلي، والتدفقات النقدية، وتقدير معدل الخصم من خلال تكلفة الاقتراض، وتكلفة الأموال الخاصة، والتكلفة المتوسطة المرجحة للأموال، والفترة التي يمكن استخدام الأصل فيها مع مراعاة عدم التأكد في المستقبل من خلال الرسملة المباشرة (تحويل المنفعة المتوقعة المقيمة إلى أصل)، والتدفقات النقدية المحصومة (Wirtz, 2012; Reilly & Karlsen, 2018؛ شركة باركود، 2019).

(3) طريقة التكلفة؛ وتعني مقارنة قيمة الأصل بتكلفة استبداله، أو تكلفة استبدال الأصول المستخدمة، أو تكلفة إعادة إنتاج الأصول المماثلة، أو تكلفة الأصول الجديد من خلال تكلفة الاقتناء أو الشراء، أو تكلفة الإنتاج أو الإنشاء (Wirtz, 2012; Reilly & Karlsen, 2018؛ استناد للتقييم العقاري، 2019).

الدراسات السابقة:

ناقشت بعض الدراسات أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت، ولكنها لم تدرس أبعاد الأصول الثابتة المادية والمعنوية معاً، وتشير أغلب الدراسات إلى

وجود أثر إيجابي، حيث توصلت دراسة العتيبي (2017) إلى أن بيانات القيمة العادلة الناتجة عن عملية إعادة تقييم الأصول قد تزيد من قيمة ومنفعة المعلومات المالية، وإعادة تقييم الأصول بالزيادة أو بالنقص يكون له تأثير على قيمة المنشأة، وما توصلت إليه دراسة الخطيب والقشي (2004) من أن عملية إظهار الأصول المالية في القوائم المالية وفقا للقيمة العادلة يعكس المنفعة الاقتصادية لها بشكل منقطع النظير، وما توصلت إليه دراسة الجرف (2017) من وجود علاقة معنوية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وبين دقة التنبؤات المحاسبية المتعلقة بقيمة صافي الأصول، وما توصلت إليه الدراسات السابقة الجعفري والهنداوي (2016)، مطر والسويطي (2008)، وعبد الحليم وعلي (2013) من أن البيانات المعدّة وفقا لمحاسبة القيمة العادلة تساعد في إصدار تقارير مالية ذات معلومات محاسبية تزيد من القدرة التنبؤية لمتخذي القرارات، وتعد مؤشرا إيجابيا لتقييم الأصول والالتزامات، وما توصلت إليه دراسة Kasznik و Barth, Aboody (1999) من أن إعادة التقييم للأصول الثابتة من قبل الشركات البريطانية ترتبط بشكل إيجابي بالتغيرات في الأداء في المستقبل؛ مما يشير إلى أن إعادة التقييم تعكس التغيرات في قيمة الأصول، وما أشارت إليه دراسة Zyla (2020)، من أن أحد الجوانب المهمة في قياس القيمة العادلة في التقارير المالية هو زيادة الاعتراف بأن الأصول غير الملموسة تسهم في قيمة المنشأة.

وفيما يتعلق بتطبيق طريقة السوق في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت، فقد توصلت دراسة Bello و Eburu (2020) إلى أن استخدام طريقة السوق يؤثر في تقييم الملكية الفكرية، وأشارت دراسة Magnan, Menini و Parbonetti (2014) إلى أن محاسبة القيمة العادلة تظهر القيمة الاقتصادية الحقيقية لأصول والتزامات الشركة وفقا لأسعار السوق، وتظهر نتيجة دراسة علي (2020) وجود تأثير إيجابي لطريقة السوق على تعظيم منفعة استخدام المعلومات المحاسبية بسوق الخرطوم للأوراق المالية، وتوصلت دراسة Wirtz (2012) إلى قابلية تطبيق طريقة السوق بحسب نظرية التقييم، إلا أن طريقة السوق تواجه مشكلة تتمثل في صعوبة العثور على المعاملات المماثلة للملكية الفكرية، ولا يمكن اعتبار الأسعار المدفوعة بشكل ملموس أسعار توازن حقيقية.

وفيما يتعلق بتطبيق طريقة الدخل في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت، فقد توصلت دراسة Bello و Eburu (2020) إلى أن استخدام طريقة الدخل يؤثر في تقييم الملكية الفكرية، وتظهر نتيجة دراسة علي (2020) وجود تأثير إيجابي لطريقة الدخل على تعظيم منفعة استخدام المعلومات المحاسبية بسوق الخرطوم للأوراق المالية، وتوصلت دراسة Wirtz (2012) إلى قابلية تطبيق طريقة الدخل بحسب نظرية التقييم، ويبدو أن طريقة الدخل هي الطريقة الأنسب للعديد من مواقف التقييم، اعتمادا على الظروف الخاصة.

وفيما يتعلق بتطبيق طريقة التكلفة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت، فقد توصلت دراسة Bello و Eburu (2020) إلى أن استخدام طريقة التكلفة يؤثر في تقييم الملكية الفكرية، كما توصلت دراسة عبد الحليم وعلي (2013) إلى وجود أثر لأسلوب التكلفة مع طريقة المؤشر التي تعتمد على الأرقام القياسية في إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات، وتظهر نتيجة دراسة علي (2020) وجود تأثير إيجابي لطريقة التكلفة على تعظيم منفعة استخدام المعلومات المحاسبية بسوق الخرطوم للأوراق المالية، وأشارت دراسة السعدي (2009) إلى ضرورة القيام بتكوين مخصصات استبدال بدلا من مخصصات استهلاك من أجل حل مشكلة التضخم، واتباع التكلفة الاستبدالية؛ فهي أنجح الطرق أو البدائل لمعالجة مشكلة القياس المحاسبي، وتوصلت دراسة Wirtz (2012) إلى قابلية تطبيق طريقة التكلفة حسب نظرية التقييم، وعلى الرغم من أن طريقة التكلفة سهلة المعالجة نسبيا فإنها تعاني من ضعف مفاهيمي؛ فهي لا تقيم فوائد الملكية الفكرية ولكن تقيم تكلفتها.

مشكلة الدراسة:

يُعدّ إعداد تقييم لأي منشأة عملية معقدّة للغاية (ILN, Balaji, & ChittiBabu, 2020;) وعَدَم تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال

المنشأ الثابت والاستمرار في إظهاره بالقيمة التاريخية يؤدي إلى تداعيات سلبية متعددة من أهمها: "عدم توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين لاتخاذ القرارات، وقياس غير سليم للريخ، وعدم التمكن من إجراء المقارنة لقيمة الأصل بين السنوات بدرجة عالية من الدقة والثقة، ففي حالة ارتفاع الأسعار بشكل كبير تصبح الأرقام المحاسبية بعيدة جدا عن القيم الجارية، ولا تلبى احتياجات المستخدمين، ولا تراعي ظروف التضخم، وكذلك عدم القدرة على تقييم الأصول غير الملموسة، وبالتالي القصور في إظهار الوضع المالي للمنشأ ونتيجة أعمالها بصورة صادقة تعكس الواقع الاقتصادي للشركة (Argenti, 2006; بحرية، 2016؛ الجرف، 2017؛ حمدي ونوبلي، 2012؛ راجي وكاظم، 2019؛ سفير ومدات، 2012؛ العتيبي، 2017؛ مردان والسعبري، 2013؛ يوسف، 2005).

وتظهر الأصول الثابتة في قائمة المركز المالي لشركات المنافع في الجمهورية اليمنية بالقيمة التاريخية بغير قيمتها الحقيقية؛ نتيجة لعدم تقييم الأصول المعنوية والمعرفية، وعدم احتساب أثر التغيرات في المستوى العام للأسعار؛ نظرا لأن معدلات التضخم في اليمن تعد من أعلى المعدلات في دول الاسكوا¹ (وادي، 2006)، ويعاني الاقتصاد اليمني من التضخم، حيث وصلت نسبة التضخم إلى زهاء 6.482% في نهاية عام 2000، وتراجعت قيمة العملة المحلية الريال من زهاء 92.13 ريالاً لكل دولار عام 1990 إلى زهاء 7.161 ريالاً لكل دولار عام 2000 وبما يعادل إحدى عشرة مره عما كانت عليه في عام 1990 (الحاج، 2005). وتقدر نسبة ما فقده الريال اليمني من قيمته خلال خمس سنوات منذ بداية الحرب عام 2015م بزهاء 176% (مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، 2020) ونتيجة لتأثر حجم المعروض من السلع والخدمات بسبب الظروف الداخلية التي تشهدها البلاد خلال الفترة الأخيرة، يتوقع بقاء معدل التضخم مرتفعا خلال عامي 2020 و2021 (صندوق النقد العربي، 2020).

وقد اهتمت جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين بالعديد من القضايا المتعلقة بتقييم المنشأ ومن ذلك تقييم الأصول الثابتة؛ للحاجة الماسة لتبني وتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة ومعايير التقارير الدولية في اليمن، وقد تم الاهتمام به أخيرا بقرار رئيس الوزراء رقم 16 لعام 2020م والساري تطبيقه على البيانات المالية ابتداء من 1/1/2020م؛ وتلك المعايير المطلوب تبنيها من ضمنها المعايير المتعلقة بتبني تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم الأصول الثابتة، كما تناولت دراسة عبید وآخرون (2021) تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأ الثابت في شركات المنافع العاملة في اليمن، ولكن كان المتغير المستقل لها هو تطبيق آليات لجنة الحوكمة المحاسبية.

وهناك العديد من الدراسات التي تناولت محاسبة القيمة العادلة في اليمن في القطاع المصرفي اليمني، كدراسة شريم (2016) التي تناولت محاسبة القيمة العادلة كمدخل مقترح للتكامل مع حوكمة الشركات لتطوير نموذج للإنذار المبكر وتقييم الأداء، ودراسة الجنيدي (2014) التي تناولت أثر آليات الحوكمة في ملاءمة وموثوقية المعلومات عند تطبيق محاسبة القيمة العادلة، ودراسة شريم (2011) التي تناولت تقييم وتطوير النظام المحاسبي للبنوك الإسلامية اليمنية في ظل مدخل القيمة العادلة، ودراسة صديق (2010) التي تناولت محاسبة القيمة العادلة وأثرها على أنشطة التحوط وادارة الأرباح، ولا توجد دراسة تناولت تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قطاع آخر غير القطاع المصرفي في اليمن، أو دراسة تناولت تطبيقها في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأ الثابت بحسب اطلاع الباحثين.

وقد تبلورت قضية الدراسة الحالية من خلال الزيارات الاستطلاعية التي أجريت مع خبراء وقيادات إدارية لبعض شركات المنافع مجتمع الدراسة وخلصت إلى الآتي⁽¹⁾؛

¹ التضخم، الارتفاع العام في الأسعار وانخفاض سعر العملة الوطنية.

² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بدأت في عام 1974، وتعمل تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمانة العامة للأمم المتحدة وتشكل جزءا منه.

* قام الباحثون بزيارتين استطلاعتين لبعض مديري الشركات والإدارات (الخبرات والقيادات الإدارية) لشركات المنافع مجال الدراسة وعمل مقابلات معهم على دفعتين تم من خلالها الحصول على إجابات استفسارات الباحثين بخصوص تقييم قيمة رأس مال المنشأ الثابت والمتغيرات الأخرى في تلك الشركات، تمت الزيارة الاستطلاعية الأولى في الفترة من 6 / 4 / 2018م إلى 12 / 4 / 2018م والزيارة الاستطلاعية الثانية من 11 / 3 / 2019م وحتى 25 / 3 / 2019م.

أولاً: تستخدم الشركات القيمة التاريخية في الإفصاح عن قيمة الأصول الثابتة المادية.

ثانياً: عدم وجود نص قانوني بالزامية أو السماح بتقييم رأس المال الثابت؛ مما أدى إلى قلة اهتمام شركات المنافع اليمنية بتقييم قيمة ما تملكه من رأس مال ثابت ملموس وغير ملموس للشركة، وهو ما أثار تطبيق محاسبة القيمة في الجمهورية اليمنية.

ثالثاً: يتم الإفصاح حالياً عن قيمة رأس المال الثابت غير الملموس في قائمة الدخل في شكل مصروفات إدارية وتسويقية، وهي تنتج من مصروفات نقدية لتطوير القوى البشرية والبنية الهيكلية من أنظمة وبرامج وتطوير العلاقات مع العملاء (الزبائن والموردين).

رابعاً: ظهور الأصل الثابت المستنفذ استهلاكه في العمر الافتراضي للأصل في التقارير التحليلية في القطاع الحكومي بقيمة 1 ريال، وهناك حالات لبيع الأصل بمبلغ كبير وإثبات سعر البيع بريال واحد أو بمبلغ تقديري أقل بكثير مما تم به بيع الأصل به، وهي ثغرة قائمة حالياً للفساد المالي والإداري في شركات القطاع الحكومي.

وتسعى الدراسة الحالية إلى تحديد أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت، وذلك من خلال تقييم الأصول الثابتة المادية والمعنوية في شركات المنافع العامة في ثلاث قطاعات، وهي: قطاع الاتصالات، وقطاع النقل، وقطاع الغاز، باستخدام نظرية التقييم، ونظرية القيمة، وما توافر من دراسات عربية وأجنبية.

أسئلة الدراسة:

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع العامة في اليمن؟ وسيتم الإجابة عن هذا السؤال الرئيس من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

□ السؤال الفرعي الأول: ما أثر تطبيق طريقة السوق في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع العامة في اليمن؟

□ السؤال الفرعي الثاني: ما أثر تطبيق طريقة الدخل في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع العامة في اليمن؟

□ السؤال الفرعي الثالث: ما أثر تطبيق طريقة التكلفة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع العامة في اليمن؟

أهداف الدراسة:

بناء على أسئلة الدراسة تم صياغة الأهداف الآتية:

□ الهدف الرئيس: تحديد أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع العامة في اليمن. ويتفرع هذا الهدف الرئيس إلى مجموعة من الأهداف الفرعية الآتية:

□ الهدف الفرعي الأول: تحديد أثر تطبيق طريقة السوق في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع العامة في اليمن.

□ الهدف الفرعي الثاني: تحديد أثر تطبيق طريقة الدخل في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع العامة في اليمن.

□ الهدف الفرعي الثالث: تحديد أثر تطبيق طريقة التكلفة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع العامة في اليمن.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في الآتي:

□ الأهمية النظرية:

- 1) إخراج نموذج معرفي يتسم بالموضوعية والدقة في رسم العلاقة بين المتغيرات، من خلال اتباع خطوات علمية منهجية واضحة، ومعتمدة على إطار نظري، ونظرية علمية لتفسير العلاقة بين المتغيرات بحيث يصبح ذلك دليلاً يحتذى به من قبل الباحثين في نفس المجال.
- 2) تم استخدام برنامج المربعات الجزئية الصغرى (Smartpls³) في تطوير وتعديل أداة القياس باستخدام التحليل العاملي، وكذلك تم استخدامه في تقييم النموذج القياسي والنموذج البنائي للدراسة.

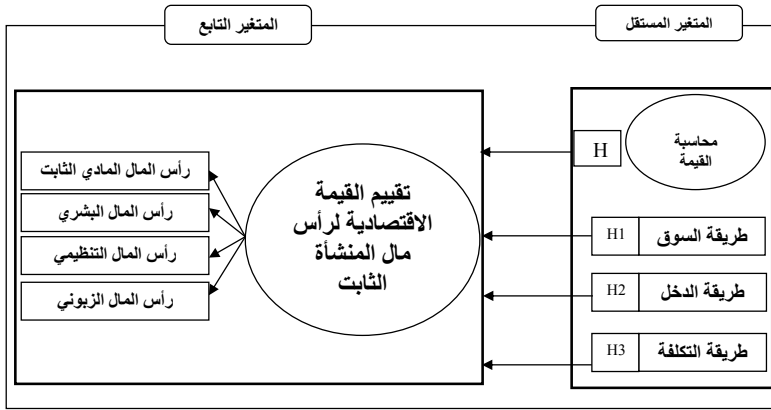
□ الأهمية العملية:

- 1) تسهم الدراسة في تعزيز تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت لدى شركات المنافع مجتمع الدراسة، والتركيز على تقييم الأصول الثابتة ولا سيما الأصول المعنية منها وهذا، ما يميز تطبيق محاسبة القيمة العادلة.
- 2) المساهمة في تزويد الجهات المعنية بنتائج الدراسة كمحاولة في تمكين تطبيق محاسبة القيمة العادلة ضمن الإفصاحات المعتمدة في اليمن؛ لتشجيع منظمات الأعمال للتحويل لها في تقييم أصولها الثابتة المادية والفكرية.
- 3) مساعدة شركات المنافع العامة في اليمن في قياس متغيرات بالغة الأهمية في مجال تقييم رأس مال المنشأة الثابت المادي والمعنوي ولا سيما رأس المال المعنوي منها، كونها تظهر إمكانات الشركات البشرية والتقنية وولاء عملائها ومورديها.
- 4) تنبيه شركات المنافع العامة إلى عدم الركون إلى الخدمات العامة التي تقدمها بشكل حصري واحتكاري، وضرورة عمل إستراتيجية ومقاييس جودة لتحسين الخدمة والتجهز للمواكبة حال فتح مجال المنافسة من قبل الدولة للشركات المحتملة سواء بالخصخصة الجزئية كخصخصة توزيع الغاز لشركات متنافسة أو السماح لشركات الاتصالات المتنافسة بتفعيل تقنية الجيل الثالث والرابع والخامس أو منح تراخيص لشركات طيران خاصة منافسة، حيث قد أثر ذلك على شركات المنافع العامة في دول أخرى والتي لم تتجهز للمواكبة فتأثرت جراء ذلك بل بعضها أفلسست؛ نظراً لتحول إستراتيجية الدول من الحماية لشركات بعينها إلى التركيز على نمو الاقتصاد الوطني للبلاد.
- 5) تنبيه الدولة إلى الاهتمام بإعادة تقييم إستراتيجيتها في منحها للحقوق والتراخيص للشركات التي تقدم خدمات عامة، فتلك الحقوق والتراخيص الممنوحة تمثل رأس مال ثابت معنوي لتلك الشركات، مع ضرورة الاستفاد من تجارب الدول الأخرى في التحويل إلى الخصخصة الجزئية أو الكلية من جهة أو فتح مجال لأكثر من مشغل خدمة في تلك الحقوق والتراخيص، والتركيز على ما يفيد في نمو الاقتصاد الوطني، وتسييل الضوء على الدور المطلوب من شركات المنافع القيام به؛ نظراً لكبير حجم إيراداتها مقارنة مع غيرها من الوحدات الاقتصادية.
- 6) تنبيه الدولة إلى سرعة التحويل لنموذج القيمة العادلة في تقييم الأصول الثابتة، حيث إن ظهور الأصل الثابت المستنفذ استهلاكه في العمر الافتراضي للأصل في التقارير التحليلية في القطاع الحكومي بقيمة 1 ريال وفق نموذج القيمة التاريخية يمثل ثغرة قائمة حالياً للفساد المالي والإداري في شركات القطاع الحكومي؛ لوجود حالات لبيع الأصل بمبلغ كبير، وإثبات سعر البيع بريال واحد أو بمبلغ تقديري أقل بكثير مما تم بيع الأصل به.

(7) إمكانية استفادة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في شركات المنافع داخل اليمن وخارجها، وذلك من خلال التوصيات المقدمة للعمل بها خاصة فيما يتعلق بالتحول لتطبيق طرق محاسبة القيمة العادلة، والتي تعمل على تقييم رأس مال المنشأة الثابت وفق معايير دولية، والاستفادة من تجارب دول الجوار في تقييم الأصول الثابتة، واستفادة الجهات الحكومية المنظمة للمهنة وخصوصا في ظل التوجه الرسمي في الآونة الأخيرة للتحول إلى تطبيق وتبني معايير المحاسبة والمراجعة الدولية.

النموذج المعرفي:

بناء على الاعتماد على عدد من الدراسات السابقة مثل دراسة علي (2020)، وسيد (2016) والاعتماد على نظرية التقييم (Wirtz, 2012؛ حماد، 2000)، ونظرية القيمة (Meitner, 2006) يُمكن بناء النموذج المعرفي للدراسة الحالية كما هو موضح في الشكل (1).



شكل (1): النموذج المعرفي للدراسة

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الرئيسية H: هناك أثر دال إحصائي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع العامة في اليمن. ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:
- الفرضية الفرعية الأولى H1: هناك أثر دال إحصائي لتطبيق طريقة السوق في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع العامة في اليمن.
- الفرضية الفرعية الثانية H2: هناك أثر دال إحصائي لتطبيق طريقة الدخل في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع العامة في اليمن.
- الفرضية الفرعية الثالثة H3: هناك أثر دال إحصائي لتطبيق طريقة التكلفة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع العامة في اليمن.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة في جمع البيانات المرتبطة بمشكلة الدراسة على المنهج الكمي عبر توزيع الاستبانة على الأفراد عينة الدراسة، وعبر المنهج التحليلي، وتم استخدام أساليب الإحصاء الاستدلالي في تحديد أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت بالاعتماد على نمذجة المعادلة البنائية لتحديد أثر تلك العلاقة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يقصد بشركات المنافع: بأنها نوعٌ من الكيانات المؤسسية الربحية، التي تتضمن التأثير الإيجابي على المجتمع والعاملين والمجتمع والبيئة بالإضافة إلى ربحها، وهي نوع من شركات مصممة؛ لتكون هادفة وتعمل ليس فقط لمصلحة المساهمين، ولكن أيضا لمصلحة العمال ومجتمعاتهم، وبيئتهم. إنها نوع جديد من الهياكل المؤسسية التي تهدف إلى تمكين الشركات من العمل نحو الأهداف المجتمعية، جنبا إلى جنب، مع زيادة قيمة حقوق المساهمين (Pearlstein, 2013).

وتصنف شركات المنافع العامة في اليمن بحسب طبيعة نشاط القطاعات الاقتصادية إلى ثلاث أنشطة - مجالات أو قطاعات كلية رئيسة - أساسية متعارف عليها حول العالم وهي: قطاع المواد الأولية، و قطاع الصناعة (الصناعات الاستخراجية والتحويلية)، و قطاع الخدمات (Rosenberg, 2020)؛ ومن (قطاع المواد الأولية وقطاع الصناعة) تم اختيار قطاع الغاز كعينة قصدية، كونه ينتمي للقطاعات المذكورين، وكون قطاع الغاز يُعد من القطاعات الصناعية الواعدة في اليمن في عام 2025م (البنك الدولي، 2002)؛ بينما سيتم كذلك اختيار قطاعين كعينة قصدية من (قطاع الخدمات) وهما: قطاع الاتصالات وقطاع النقل؛ كون قطاع الخدمات تعد أهم القطاعات - المجالات الرئيسية الكلية - الثلاثة المذكورة سابقا فهو يساهم بأكبر نسبة من الناتج المحلي في الجمهورية اليمنية (البنك الدولي، 2002).

وقد تم اختيار القطاعات الثلاثة (قطاع الاتصالات والنقل والغاز)؛ نظرا لتنوع ما تقدمه من منتجات وخدمات؛ للوصول إلى أكبر تنوع في مجتمع الدراسة، وبالتالي إمكانية أكبر في تعميم النتائج؛ ولما تتميز به من دور في اقتصاد اليمن وعدم تأثرها كثيرا بما تمر به البلاد حاليا من نزاع مسلح مقارنة بغيرها من القطاعات؛ وبهذا فإن مجتمع الدراسة يتكون من ثلاث قطاعات كعينة قصدية، وهي: قطاع الاتصالات، وقطاع النقل، وقطاع الغاز؛ كونها قطاعات واعدة وتتصدر المجالات الثلاثة الرئيسية للاقتصاد اليمني: (قطاع المواد الأولية، القطاع الصناعي، قطاع الخدمات) وتعكس خصائص مجتمع الدراسة، وقد ارتأت الدراسة الحالية الاكتفاء بتلك الثلاث قطاعات، وعدم التوسع بإضافة قطاعات جديدة حتى لا تزيد التكلفة والجهد والوقت في جمع البيانات من المبحوثين.

ولغرض جمع البيانات من وحدة التحليل تم النزول الميداني لشركات المنافع (مجتمع الدراسة) لخصرها، والرجوع إلى المختصين في إدارة الموارد البشرية، والمواقع الإلكترونية الخاصة بشركات المنافع العامة في الجمهورية اليمنية في قطاعات الاتصالات والنقل والغاز والمتمثلة بـ 11 شركة منافع عاملة (حكومية وخاصة ومختلطة) موضحة في الجدول (1)؛ وتم حصر مجتمع الدراسة بـ (9616) عنصرا (موزعة كالاتي: قطاع الاتصالات 4605، وقطاع النقل 4277، وقطاع الغاز 734)، وتم تحديد حجم العينة بناء على نموذج العينات لـ Morgan و Krejcie (1970) لمجتمع يتكون من (9616) عنصرا عند مستوى ثقة (95) بـ (369) مفرد، ويوضح الجدول (1) عدد المفردات المأخوذة من كل شركة كعينة.

ويمكن تعميم نتائج الدراسة على الشركات الكبيرة ذات طبيعة النشاط الخدمي في الجمهورية اليمنية والتي تقدم المنافع العامة للمجهور، والهادفة إلى التأثير الإيجابي على المجتمع والعاملين والبيئة، بالإضافة إلى ربحها، والتي تهتم بتدريب وتأهيل كادرها، وتقوم بتكوين اللجان ذات الغرض المحدد سواء المؤقتة أو الدورية أو اللجان الدائمة، وتشرك موظفيها في تلك اللجان التي تملك حجما كبيرا من الأصول الثابتة، بغض النظر عن اختلاف مستوى التقنية وعدد العاملين لكل شركة.

وقد تكونت عينة الدراسة المستهدفة من 369 مشاركا في المراكز الرئيسية لشركات المنافع العامة المتواجدة في العاصمة صنعاء ومحافظة الحديدة.

وقد تم توزيع 369 استبانة من خلال النزول الميداني المباشر والمتابعة المستمر من قبل الباحثين، والاستعانة بموظفي الموارد البشرية، ومتعاونين، وتم استرداد 309 استبانة بنسبة 83.2% أما الاستبانات التي لم تسترد فعدها 60 استبانة بنسبة 16.26%، وكانت الصالحة للتحليل 278 استبانة بنسبة 75.34% من الاستبانات الموزعة. ويوضح الجدول (1) عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل.

جدول (1): عدد الاستبيانات الموزعة والمسترددة والصالحة للتحليل

القطاع	م	الشركات العاملة في القطاع	العينة	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المسترددة	الاستبيانات الصالحة للتحليل	الاستبيانات الصالحة للتحليل	
							نوع الاستجابة	الإجمالي
الاتصالات	1	الشركة اليمنية	24	24	24	24	تقليدي	24
		للهاتف النقال	6.5 %	100 %	100 %	100 %	الالكتروني	0
	2	يمن موبايل	94	94	84	73	تقليدي	70
		المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية	25.4 %	100 %	89 %	87 %	الالكتروني	3
الاتصالات	3	الشركة اليمنية	10	10	10	10	تقليدي	10
		للاتصالات الدولية (تيليمن)	2.8 %	100 %	100 %	100 %	الالكتروني	0
النقل	4	شركة MTN	21	22	10	9	تقليدي	9
		شركة سبأ فون	5.8 %	100 %	45 %	90 %	الالكتروني	0
	5	شركة سبأ فون	27	27	12	11	تقليدي	11
		الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري	7.4 %	100 %	44 %	92 %	الالكتروني	0
	6	الهيئة العامة للطيران المدني والإرصاد	7	7	7	7	تقليدي	7
	المؤسسة العامة لوانئ البحر الأحمر اليمنية	1.9 %	100 %	100 %	100 %	الالكتروني	0	
النقل	7	الهيئة العامة للطيران المدني والإرصاد	49	49	38	36	تقليدي	30
		المؤسسة العامة لوانئ البحر الأحمر اليمنية	13.3 %	100 %	78 %	95 %	الالكتروني	6
	8	المؤسسة العامة لوانئ البحر الأحمر اليمنية	58	58	56	54	تقليدي	54
	شركة الخطوط الجوية اليمنية	15.7 %	100 %	97 %	96 %	الالكتروني	0	
الغاز	9	شركة الخطوط الجوية اليمنية	50	50	50	36	تقليدي	33
		المؤسسة اليمنية العامة للغاز	13.6 %	100 %	100 %	72 %	الالكتروني	3
الغاز	10	المؤسسة اليمنية العامة للغاز	5	5	5	5	تقليدي	5
		الشركة اليمنية للغاز	1.4 %	100 %	100 %	100 %	الالكتروني	0
الغاز	11	الشركة اليمنية للغاز	23	23	13	13	تقليدي	9
		الإجمالي	6.3 %	100 %	100 %	100 %	الالكتروني	4
			369	369	309	278	الإجمالي	278
								278
								100 %

وحدته التحليل:

وهي تتمثل في المنظمة (شركات المنافع العامة في اليمن)؛ كون أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت هي متغيرات تقاس على مستوى المنظمة.

أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية في تطوير الاستبانة على الجانب النظري، والدراسات السابقة، وقد تم بناء تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت (المتغير التابع) بالاعتماد على دراسات: مجلس معايير التقييم الدولية (2019)، اللبنة (2020)، أحمد ومرادي (2018)، أبو لبدؤ (2018)، محمد (2017)، فتيحة (2014)، والشمري (2013) والذي يتكون من أربعة أبعاد، وهي: (1). رأس المال الثابت المادي؛ وقد تم قياسه من خلال 4 فقرات، (2). رأس المال البشري؛ وقد تم قياسه من خلال 10 فقرات، (3). رأس المال التنظيمي؛ وقد تم قياسه من خلال 10 فقرات، (4). رأس المال الزبوني؛ تم قياسه من خلال 9 فقرات.

وتم بناء قائمة تطبيق محاسبة القيمة العادلة (المتغير المستقل) بالاعتماد على دراسات: علي (2020)، مجلس معايير التقييم الدولية (2019)، راجي وكاظم (2019)، وتقرير بنك أبوظبي الأول (2018)، والداور وعابد (2008) والذي يتكون من ثلاثة أبعاد: (1). تطبيق طريقة السوق؛ تم قياسها من خلال 9 فقرات، (2). تطبيق طريقة الدخل؛ تم قياسها من خلال 8 فقرات، (3). تطبيق طريقة التكلفة؛ تم قياسها من خلال 8 فقرات.

وقد تم تقسيم الاستبانة إلى محورين رئيسين، المحور الأول: يتعلق بجمع بيانات عن واقع تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع (المتغير التابع). والمحور الثاني: يتعلق بجمع بيانات عن إمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في شركات المنافع (المتغير المستقل).

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام طريقة المربعات الصغرى الجزئية (SmartPLS) في تقييم نموذج القياس، وتقييم النموذج البنائي، وتقييم معاملات المسار واختبار الفرضيات.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

نتائج تقييم نموذج الدراسة:

تم تقييم نموذج الدراسة الحالية وتحليل بيانات الدراسة باستخدام حزمة برامج المربعات الصغرى الجزئية SmartPLS الإصدار (v.3.3.3) وذكر Ringle، Hult، Hair، Sarstedt (2017) أن الخطوة الأولى في تقييم نتائج نمذجة البيانات باستخدام PLS هي تقييم النموذج القياسي ومن ثم الانتقال إلى تقييم النموذج البنائي، وستمثل خطوات تقييم النموذج القياسي والنموذج البنائي للدراسة الحالية كما يوضحها الجدول (2).

جدول (2): خطوات تقييم النموذج القياسي والنموذج البنائي للدراسة الحالية

خطوات المرحلة الأولى: تقييم النموذج القياسي	خطوات المرحلة الثانية: تقييم النموذج البنائي
1. تقييم ذات الفقرة.	1. معامل التحديد (R^2).
2. تقييم ذات الاتساق الداخلي.	2. ملاءمة التنبؤ (Q^2).
3. تقييم صدق التقارب.	3. جودة مطابقة النموذج (GoF).
4. تقييم صدق التمايز: طريقة أحادية السمة.	

المرحلة الأولى: تقييم نموذج القياس:

يشير نموذج القياس إلى العلاقات بين الأبعاد وفقراتها وكيفية قياس الأبعاد من خلال الفقرات، ويعتبر الصدق والثبات معيارين أساسيين يُستخدمان في تقييم نموذج القياس؛ حيث يتم تقييم الاتساق

الداخلي للتحقق من ثبات أداة القياس، وتقييم صدق التقارب والتمايز للتحقق من دقة أداة القياس (Sekaran & Bougie, 2016).

تقييم نموذج القياس:

يُلاحظ أن جميع فقرات أبعاد (المتغير التابع والمستقل) هي فقرات انعكاسية؛ لذا تم الاعتماد على بيانات الجدول (3) للوصول إلى تقييم نموذج القياس (ثبات الفقرة والاتساق الداخلي، وصدق التقارب) على مستوى الفقرات للمتغير التابع والمتغير المستقل كالتالي:

جدول (3): تقييم نموذج القياس (ثبات الفقرة والاتساق الداخلي، وصدق التقارب)

المتغير: العدد الفقرات	م	الفقرات	الفقرات	تشبع المؤشرات Loadings	الفا كرونباخ (α)	الثبات المركب (CR)	متوسط التباين المستخرج (AVE)
رأس المال الثابت المادي تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت	4	1	يتحدد العمر الإنتاجي للأصل بموجب المنفعة المستقبلية المتوقعة منه للشركة.	0.893	0.867	0.909	0.715
		2	من خلال العمر الإنتاجي للأصل يتم مراعاة الاستخدام المتوقع للأصل من قبل الشركة	0.825			
		3	عند تقدير العمر الإنتاجي للأصل يتم مراعاة التلف المادي المتوقع.	0.839			
		4	يتم تقييم الأصول الثابتة بالقيمة الاستبدالية بعد الاستهلاك.	0.822			
رأس المال البشري	6	3	يتوافر لدى موظفي الشركة القدرة على تحمل مسؤوليات أكبر في العمل.	0.709	0.859	0.895	0.587
		4	يتمتع الموظفون بالقدرة على تحمل ضغوط العمل.	0.780			
		7	الموظف الجديد يستفيد من خبرة الموظفين القدامى.	0.698			
		8	يتوفر لدى الموظفين المعرفة اللازمة لأداء مهامهم.	0.798			
		9	يملك الموظفون القدرة على تقديم أفكار جديدة لإنجاز أعمالهم.	0.793			
		10	يقدم الموظفون الحلول السريعة لمواجهة مشاكل العمل.	0.813			

جدول (3): يتبع

متوسط التباين المستخرج (AVE)	الثبات المركب (CR)	الفا كرونباخ (α)	تشبع المؤشرات Loadings	الفقرات	الفقرات	م	عدد الفقرات	البلد	التغيرات
0.665	0.947	0.937	0.790	13q2	توجد لدى الشركة إستراتيجيات تحقق لها النمو المستمر.	2	9	رأس المال التنظيمي	تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت
				13q3	تلتزم الإدارة العليا بدعم تطبيق إدارة الجودة الشاملة	3			
				13q4	يوجد لدى الشركة قطاع معلومات لإدارة الجودة الشاملة.	4			
				13q5	تنفذ الشركة برامج تدريبية لجميع العاملين فيها.	5			
				13q6	تتبنى الشركة أنماط قيادية ملائمة لإدارة الجودة الشاملة.	6			
				13q7	تمتلك الشركة شبكة تكنولوجيا معلومات تمكنها من الاستفاد من كافة مواردها.	7			
				13q8	تعتمد الشركة على إجراءات غير معقدة في أداء عملها.	8			
				13q9	توفر الشركة للموظفين الأدوات الحديثة التي تساعدهم على القيام بأعمالهم.	9			
				13q10	تمتلك الشركة تكنولوجيا متقدمة تساهم في إنجاز الأعمال بكفاءة.	10			
				0.599	0.923	0.904			
14q3	معظم موردي الشركة راضون عن الخدمات التي تقدمها الشركة.	3							
14q4	معظم عملاء الشركة راضون عن الخدمات التي تقدمها الشركة.	4							
14q5	يوجد علاقات طويلة المدى بين الشركة ومورديها.	5							
14q6	يوجد علاقات طويلة المدى بين الشركة وعملائها.	6							
14q7	تهتم الشركة بمعرفة آراء واقتراحات عملائها.	7							
14q8	تخصص الشركة وقتا كافيا لحل مشاكل عملائها.	8							
14q9	تمتلك الشركة بيانات كافية عن عملائها.	9							

جدول (3): يتبع

متوسط التباين المستخرج (AVE)	الثبات المركب (CR)	الفا كرونباخ (α)	تشبع المؤشرات Loadings	الفقرات	الفقرات	م	عدد الفقرات	الخط	التغيرات
0.513	0.880	0.841	0.718	M1q1	ينبغي قبل التقييم التأكد من قيمة الأصل الدفترية في الميزانية.	1	7	تطبيق طريقة السوق تطبيق محاسبة القيمة العادلة	
			0.711	M1q2	ينبغي قبل التقييم التأكد من ملكية الأصل.	2			
			0.759	M1q3	ينبغي عند التقييم مراعاة أفضل استخدام للأصل (قيمة الأرض كزراعية أم سكنية مثلا).	3			
			0.785	M1q4	ينبغي عند التقييم مراعاة موقع الأصل (كموقع الأرض والمبنى مثلا).	4			
			0.689	M1q5	يمكن تقييم الأصل غير الملموس حال توفر معلومات عن الأصول المشابهة له في تاريخ التقييم أو قرابته على أساس محايد.	5			
			0.630	M1q7	يمكن تقييم الأصل بمقارنته مع أصول مشابهة مباعه مؤخرا في السوق.	7			
			0.713	M1q9	يمكن تقييم الأصل المادي بالاعتماد على معلومات سوقية مقارنة من مصدر معتمد وموثوق.	9			

جدول (3): يتبع

متوسط التباين المستخرج (AVE)	الثبات المركب (CR)	الفا كرونباخ (α)	تشبع المؤشرات Loadings	الفقرات	الفقرات	م	عدد الفقرات	البلد	التغيرات
0.523	0.884	0.846	0.765	13q5	يمكن للمقيم أن يحدد القيمة الحالية للأصل غير الملموس محل التقييم من خلال الأرباح الحالية لذلك الأصل.	3	6	تطبيق طريقة الدخل تطبيق محاسبة القيمة العادلة	
			0.850	13q6	تقدير التدفقات النقدية المستقبلية مخصومة بمعدل خصم مناسب يتلاءم مع حجم المخاطر المرتبطة بالأصل.	4			
			0.831	13q7	يعتبر انحسار العملاء عاملاً رئيساً في تقدير التدفقات النقدية بالنسبة للأصول غير الملموسة المرتبطة بالعملاء.	5			
			0.851	13q8	يمكن التنبؤ بقيمة الإيرادات المستقبلية الناتجة عن الأصل المقيم.	6			
			0.837	13q9	يمكن التنبؤ بقيمة النفقات المستقبلية اللازمة لتحقيق العوائد من الأصل المقيم.	7			
			0.825	13q10	يتم احتساب القيمة غير الملموسة للأصل باحتساب فائض الأرباح السنوية الناتج عن الاستثمار فيها.	8			

جدول (3): يتبع

متوسط التباين المستخرج (AVE)	الثبات المركب (CR)	الفا كرونباخ (α)	تشبع المؤشرات Loadings	الفقرات	الفقرات	عدد الفقرات م	العدد	التغيرات
0.534	0.873	0.825	0.735	M3q2	يجب أن يضاف إلى قيمة الأصل أي إنفاق رأسمالي جديد يزيد من طاقتها الإنتاجية.	2	7	تطبيق محاكاة القيمة العادلة لتطبيق طريقة التكلفة
			0.720	M3q3	يجب أن يضاف إلى قيمة الأصل أي إنفاق رأسمالي جديد يزيد من عمرها الإنتاجي.	3		
			0.624	M3q4	يتم تقييم البرمجيات بتكلفة شرائها من أطراف خارجية.	4		
			0.769	M3q5	يجب احتساب التكاليف الإضافية لاستبدال أصل جديد أكثر تقنية من الأصل القديم.	5		
			0.782	M3q6	يجب احتساب التكاليف الإضافية لاستبدال أصل جديد ذا طاقة إنتاجية أكثر من الأصل القديم.	6		
			0.773	M3q7	يجب احتساب التكاليف الإضافية لاستبدال أصل جديد ذا عمر إنتاجي أكثر من الأصل القديم.	7		
			0.641	M3q8	ينبغي مراعاة اختلاف خصائص الأصل المستبدل عند تحديد صافي قيمة استبدال الأصل.	8		

الخطوة الأولى: تقييم ثبات الفقره:

وفقاً لـ Hair, Risher, Sarstedt و Ringle (2019) يجب أن يكون تشبع الفقره أكبر من (0.708)؛ لكي يفسر البعد ما يزيد على 50% من التباين في المؤشر، وبناء على ذلك ومن الجدول (3) فإن تشبع فقرات أبعاد المتغير التابع أغلبها أكبر من (0.708) باستثناء الفقره رقم 7 في بُعد رأس المال البشري، والفقرتين رقم 5 و6 في بُعد رأس المال الزبوني، وبالتالي فلا داعي لحذفها؛ كون متوسط التباين المستخرج للبعد أكبر من (0.5) وفقاً لـ Hair et al. (2019)؛ أما الفقرات رقم 1 و2 و5 و6 في بُعد رأس المال البشري، والفقره رقم 1 في بُعد رأس المال التنظيمي، والفقره رقم 1 في بُعد رأس المال الزبوني فقد تم حذفها؛ كون تشبعها Factor Loadings أقل من (0.708)، حيث انخفض متوسط التباين المستخرج (AVE) على مستوى البعد إلى (0.50) فأقل.

كما يتضح من الجدول (3) أنّ تشبع فقرات أبعاد المتغير المستقل أغلبها أكبر من (0.708) باستثناء الفقرتين رقم 5 و7 في بُعد تطبيق طريقة السوق، والفقره رقم 4 في بُعد تطبيق طريقة الدخل، والفقره رقم 4 و8 في بُعد تطبيق طريقة التكلفة؛ وعلى الرغم من ذلك فلا داعي لحذفها؛ كون متوسط التباين المستخرج للبعد أكبر من (0.5) وفقاً لـ Hair et al. (2019)؛ أما الفقرتان رقم 6 و8 في بُعد تطبيق طريقة السوق، والفقرتين رقم 1 و2 في بُعد تطبيق طريقة الدخل، والفقره رقم 1 في بُعد تطبيق طريقة التكلفة فقد تم حذفها، كون تشبعها Factor Loadings أقل من (0.708)، حيث انخفض متوسط التباين المستخرج (AVE) على مستوى البعد إلى (0.50) فأقل.

الخطوة الثانية: تقييم ثبات الاتساق الداخلي:

يتم تقييم ثبات الاتساق الداخلي للبعد من خلال الثبات المركب CR والذي وفقا لـ Hair, Sarstedt, Ringle, Gudergan (2018) يجب أن تكون أكبر من (0.700) وأقل من (0.950) ويلاحظ في الجدول (3) أن قيمة الثبات المركب لكل أبعاد المتغيرين المستقل والتابع أكبر من (0.700) وأقل من (0.950)، مبينا أن هناك اتساقا داخليا لفقرات كل بعد، ويمكن تقييم ثبات الاتساق الداخلي أيضا باستخدام معامل الفا كرونباخ (α)؛ حيث إنه يقاس بنفس الثبات المركب الذي يجب أن يكون أكبر من (0.700) وأقل من (0.950)، ويلاحظ أن قيم معامل الفا كرونباخ لأبعاد المتغيرين: المستقل والتابع كلها أكبر من (0.700) وأقل من (0.950)؛ وهذا يفسر أن فقرات أبعاد المتغيرين المستقل والتابع تتسم بثبات واتساق داخلي عالٍ.

ووفقا لما ذكره Hair et al. (2019) فإن معامل الفا كرونباخ (α) يعتبر أقل دقة من الثبات المركب؛ لأن الفقرات فيه ليس لها أوزان، بينما يعتمد الثبات المركب على تشعبات الفقرات.

وقد أظهرت النتائج في الجدول (3) أن قيم الثبات المركب تراوحت بين (0.873) و (0.947)، وقيم ألفا كرونباخ تراوحت بين (0.825) و (0.937) لكل بعد، وتشير هذه النتيجة إلى أن الاتساق الداخلي لفقرات جميع الأبعاد ذات ثبات عالٍ، وبالتالي يمكن القول إن جميع الأبعاد تقيس المتغيرين: المستقل والتابع بدرجة عالية من الثبات.

الخطوة الثالثة: تقييم صدق التقارب:

ويتم قياس صدق التقارب من خلال متوسط التباين المستخرج لمربع التشعبات لفقرات كل بعد والتي وفقا لـ Hair et al. (2018) يجب أن تكون أكبر من (0.5)؛ ويعني ذلك أن البعد يفسر ما نسبته 50% أو أكثر في تباين فقراته، ومن الجدول (3) يتضح أن قيم متوسط التباين المستخرج لأبعاد المتغير التابع والمستقل كلها أكبر من (0.5)؛ مبينا أن هناك صدق تقارب في أبعاد المتغير، وأن كل بعد منها يفسر أكثر من 50% من التباين في فقراته.

الخطوة الرابعة: طريقة سمة اللاتجانس- أحادية السمة (HTMT) لتقييم صدق التمايز:

إن صدق التمايز يعني أن البعد يختلف عن الأبعاد الأخرى في النموذج، وبعبارة أخرى، كل بناء/ بعد مع فقراته يتميز بانفصاله عن الأبعاد الأخرى وفقراته (Hair et al., 2017). ويتم قياس صدق التمايز وطريقة سمة اللاتجانس- أحادية السمة، كالآتي:

يُقاس صدق التمايز للبعد بطريقة (HTMT) والتي ذكر Hair et al. (2018) أنها يجب أن تكون أقل من (0.85)، ويسمح أن تصل القيمة إلى أقل من 0.90 كمحك قياس بداية، أما إذا تجاوزت قيمتها (0.90) وما فوق فإنه لا يوجد صدق تمايز.

وقد أشارت النتائج في الجدول (4) إلى أن جميع قيم نسبة أحادية السمة (HTMT) تتراوح بين (0.153) كحد أدنى و (0.722) كحد أعلى، ويلاحظ أن هذه القيم أقل من (0.85)، وبالتالي تشير هذه النتيجة إلى صدق تمايز الأبعاد، وعدم وجود ارتباط عالٍ بينها.

جدول (4): تقييم صدق التمايز باستخدام طريقة أحادية السمة (HTMT)

البُعد	رأس المال الثابت المادي	رأس المال البشري	رأس المال التنظيمي	رأس المال الزبوني	تطبيق طريقة السوق	تطبيق طريقة الدخل	تطبيق طريقة التكلفة
رأس المال الثابت المادي	0.307						
رأس المال البشري		0.394					
رأس المال التنظيمي			0.722				
رأس المال الزبوني				0.456			
تطبيق طريقة السوق					0.528		
تطبيق طريقة الدخل						0.524	
تطبيق طريقة التكلفة							0.537

المرحلة الثانية: تقييم النموذج البنائي:

أكدت نتائج تقييم نموذج القياس صدق وثبات أداة القياس، وعند الانتهاء من تقييم النموذج القياسي تم البدء في تقييم النموذج البنائي، ويشتمل على التالي:

أولاً: معامل التحديد (R^2):

إن معامل التحديد هو عبارة عن قياس القوة التفسيرية للنموذج داخل العينة، ويعتبر معامل التحديد هو نسبة التباين الذي يفسره المتغير المستقل في المتغير التابع (Shmueli & Koppius, 2011).

ويحدد Chin (1998) ثلاث قيم مختلفة لمعامل التحديد R^2 على النحو الآتي:

< إذا كانت قيمة $R^2 < 0.33$ فتعدُّ القوة التفسيرية منخفضة.

< إذا كانت قيمة $R^2 \geq 0.33$ و $R^2 < 0.67$ فتعدُّ القوة التفسيرية متوسطة.

< إذا كانت قيمة $R^2 \geq 0.67$ فتعدُّ القوة التفسيرية عالية.

ويوضح الجدول (5) نتائج تقييم معامل التحديد R^2 للمتغير التابع في النموذج.

جدول (5): تقييم معامل التحديد R^2 للمتغير التابع في النموذج

التقدير	R^2	المتغير التابع في النموذج
قوة تفسيرية متوسطة	0.363	تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت

يُظهر الجدول (5) أن قيمة معامل التحديد لتقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت (0.363)؛ وهذا يشير إلى أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة تضسر ما نسبته 36.3% من متغير تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت من خلال أبعاد تطبيق طريقة السوق وتطبيق طريقة الدخل وتطبيق طريقة التكلفة، وبالتالي تمثل هذه القيمة مستوى متوسطاً، بينما تم تفسير النسبة المتبقية والبالغة 63.7% بمتغيرات أخرى لم تتم مناقشتها في هذه الدراسة.

ثانياً: ملاءمة التنبؤ (Q^2):

وتقاس ملاءمة التنبؤ أو الأهمية التنبؤية (Q^2) من خلال المقارنة بين القيم المتوقعة والقيم الأصلية خارج نموذج العينة، والاختلاف بينهما هي قيمة ملاءمة التنبؤ (Q^2)، وعندما تكون الاختلافات بينهما صغيرة؛ فهذا يعني أن نموذج المسار يتمتع بدقة تنبؤية عالية، فإذا كانت قيمة ملاءمة التنبؤ (Q^2) أعلى من (0) أو (0.15) أو (0.35) التي تشير إلى أن الملاءمة التنبؤية صغيرة أو متوسطة أو كبيرة لنموذج مسار (PLS) على التوالي (Hair et al., 2019). والجدول (6) يبين نتائج تقييم ملاءمة النموذج للتنبؤ.

جدول (6): تقييم ملاءمة التنبؤ (Q^2) للمتغير التابع

المتغير التابع	ملاءمة التنبؤ
تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت	0.363

من الجدول (6) يتضح أن قيمة (Q^2) للمتغير التابع أكبر من (0.35)؛ وهذا مؤشر على أن النموذج يمتلك قوة (علاقة) تنبؤية عالية (Hair et al., 2019).

ثالثاً: جودة المطابقة (Goodness of Fit-GoF)؛

يعمل GoF على قياس مدى إمكانية الاعتماد على نموذج الدراسة، أي أنه يُبين الأداء العام للنموذج، والقيمة المقبولة إحصائياً لهذا المعيار أن تكون أكبر من 0.36 وفقاً لـ Oppen (2009)، Odekerken-Schroder، Wetzels، وتُحسب القيمة من خلال المعادلة الآتية:

$$GoF = \sqrt{R^2 \times AVE}$$

$$GoF = \sqrt{0.363 \times \left(\frac{0.715 + 0.587 + 0.665 + 0.599 + 0.513 + 0.523 + 0.534}{7} \right)} = 0.463$$

يلاحظ من خلال المعادلة أنّ قيمة GoF تُقدر بـ 0.463، وهي أكبر من 0.36؛ وهذا يدل على جودة المطابقة لنموذج الدراسة؛ أي يمكن الاعتماد على نتائج هذا النموذج بثقة؛ لأنه مقبول إحصائياً حيث إنّ القيمة تفوق 0.36.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

أولاً: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية:

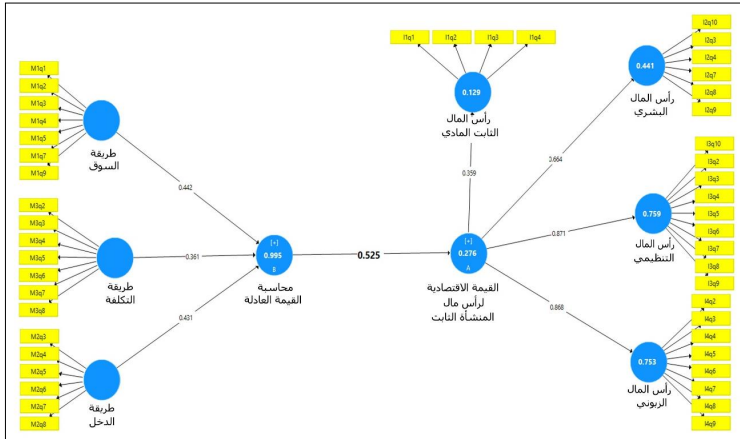
نصت الفرضية الرئيسية على أن: هناك أثر دال إحصائياً لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع العامة في اليمن.

ويبين الجدول (7) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية، كالتالي:

جدول (7): اختبار الفرضية الرئيسية

القرار	مستوى الدلالة P Value	إحصائية t	الانحراف المعياري SD	معامل المسار β	المسار
قبول الفرضية	0.000	10.64	0.049	0.525	تطبيق محاسبة القيمة العادلة - < تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت

ويوضح الشكل (2) نتائج تقييم معاملات المسار



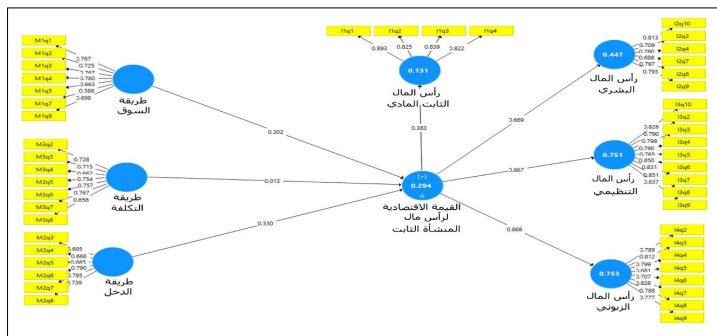
شكل (2): تقييم معاملات المسار

ثانياً: نتائج اختبار الفرضيات الفرعية:

يتفرع من الفرضية الرئيسية ثلاث فرضيات فرعية، تتمثل بالآتي:

- 1) هناك أثر دال إحصائي لتطبيق طريقة السوق في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع العامة في اليمن.
- 2) هناك أثر دال إحصائي لتطبيق طريقة الدخل في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع العامة في اليمن.
- 3) هناك أثر دال إحصائي لتطبيق طريقة التكلفة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع العامة في اليمن.

ويوضح الشكل (3) نتائج تقييم معاملات المسار لكل بُعد من أبعاد المتغير المستقل مع التابع، كالآتي:



شكل (3): تقييم معاملات المسار لكل بُعد من أبعاد المتغير المستقل مع المتغير التابع

يوضح الشكل (3) أنّ قيمة معامل المسار على الخط الواصل بين أبعاد تطبيق محاسبة القيمة العادلة والقيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت، وأيضاً يظهر في الشكل قيمة معامل التحديد (R^2) للقيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت بمقدار (0.294)، وهذا يشير إلى أنّ أبعاد تطبيق محاسبة القيمة العادلة (تطبيق طريقة السوق، تطبيق طريقة الدخل، وتطبيق طريقة التكلفة) تُفسر ما نسبته 29.4 %

من التباين في القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت. وبين الجدول (8) نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية.

جدول (8): اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية

المسار	معامل المسار β	الانحراف المعياري SD	إحصائية t	مستوى الدلالة P Value	القرار
تطبيق طريقة السوق -> تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت	0.302	0.052	5.782	0.000	قبول الفرضية
تطبيق طريقة الدخل -> تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت	0.330	0.056	5.904	0.000	قبول الفرضية
تطبيق طريقة التكلفة -> تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت	0.013	0.057	0.224	0.823	رفض الفرضية

من خلال نتائج اختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية يمكن مناقشة تلك النتائج كالآتي:

كشفت الدراسة أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة كان له تأثير كبير في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت، وتطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع العامة بالجمهورية اليمنية، حيث تم دعم الفرضية الرئيسية القائلة بأن هناك أثرا دالا إحصائيا لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع العامة في اليمن.

وقد تم تقييم معاملات المسار من خلال إجراء Bootstrapping^(*) في SmartPLS لاختبار فرضيات الدراسة. ويوضح الشكل (2) والجدول (7) أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة كان لها تأثير كبير في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت (Beta = 0.525؛ T = 10.64؛ P < 0.05)؛ وهذا يعني أن الزيادة في تطبيق محاسبة القيمة العادلة بوحده وحاده ينشأ عنها زيادة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت بنسبة 52.5%، وبالتالي تدعم الفرضية الرئيسية H. وكشفت النتائج أيضا عن عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق طريقة التكلفة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت (H3)، بينما تم العثور على أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق طريقة السوق وتطبيق طريقة الدخل في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت (H1 و H2).

وقد تم فحص معاملات المسار من خلال إجراء Bootstrapping في SmartPLS والشكل (3) والجدول (8) الذي كشف أن تطبيق طريقة السوق وتطبيق طريقة الدخل أظهرتا تأثيرا إيجابيا في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع من خلال النتائج (Beta = 0.302؛ T = 5.782؛ P < 0.05)؛ (Beta = 0.330؛ T = 5.904؛ P < 0.05) على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، تظهر النتائج الواردة في الشكل (3) والجدول (8) أيضا أن تطبيق طريقة التكلفة لم يؤثر في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع والذي يظهر من خلال نتيجة اختبار الفرضية عدم وجود دلالة إحصائية (Beta = 0.013؛ T = 0.224؛ P > 0.05).

تم دعم النتائج المذكورة أعلاه فيما يتعلق بالتأثير الكبير لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت وقبول الفرضية الرئيسية H والفرضيات الفرعية H1 و H2 ومن خلال استعراض الدراسات السابقة نجد أن النتائج متسقة وتتفق مع نظرية التقييم التي أشارت إلى أن تقييم الأصول المملوكة للمنشأة سواء أكانت مادية أم معنوية يتم تقييمها بطرق تطبيق محاسبة القيمة العادلة في التقييم، وتتوافق هذه النتيجة مع نظرية القيمة التي أشارت إلى أن القيمة الاقتصادية

^(*) Bootstrapping: هي تقنية إعادة أخذ العينات المستخدمة لتقدير الإحصائيات الخاصة بالمتجمع عن طريق أخذ عينات من مجموعة البيانات مع الاستبدال.

المرجوة للمنشأة هي قيمة موضوعية تعكس المنافع الاقتصادية المتراكمة الحالية والمستقبلية المرجوة من الأصل، والتي تتأتى من رأس مال ثابت ملموس وغير ملموس، ينتج من تقييم لهما عند نقطة زمنية معينة - تاريخ القياس- وحتى يتحقق ذلك فلا بد من تطبيق طرق محاسبة القيمة العادلة في التقييم، وهذه النتائج تتفق مع الدراسة التي أجراها Eburu و Bello (2020) والتي توصلت إلى استخدام طرق تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم الملكية الفكرية (رأس مال ثابت معنوي)، وما توصلت إليه دراسة الشطناوي (2018) في الأثر الإيجابي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في قيمة البنوك، حيث طبقت دراسته في القطاع المصرفي، ودرست قيمة البنك ككل، والدراسة الحالية درست القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت، وتتفق أيضا مع ما توصلت إليه دراسة العتيبي (2017) من أن بيانات القيمة العادلة الناتجة عن عملية إعادة تقييم الأصول بالزيادة أو بالنقص تكون لها تأثير في قيمة المنشأة، وما توصلت إليه دراسة الخطيب والقشي (2004) من أن عملية إظهار الأصول المالية في القوائم المالية التي تنتج عن تطبيق القيمة العادلة تعكس المنفعة الاقتصادية لها بشكل منقطع النظير، وما توصلت إليه دراسة الجرف (2017) من وجود علاقة معنوية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وبين دقة التنبؤات المحاسبية المتعلقة بقيمة صافي الأصول؛ كما تتفق النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات الجعفري والهنداوي (2016)، مطر والسويطي (2008)، وعبد الحليم وعلي (2013) من أن بيانات تطبيق محاسبة القيمة العادلة تعد مؤشرا إيجابيا لتقييم الأصول والالتزامات؛ وما توصلت إليه دراسة Aboody و Kasznik (1999) من أن إعادة التقييم للأصول الثابتة تعكس التغيرات في قيمة الأصول.

وجاءت النتائج فيما يتعلق بتطبيق طريقة السوق في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت متوافقة أيضا مع الدراسة التي أجراها Eburu و Bello (2020) والتي توصلت إلى وجود تأثير إيجابي لاستخدام طريقة السوق في تقييم الملكية الفكرية، وتتفق مع ما توصلت إليه دراسة Magnan et al. (2014) من وجود تأثير إيجابي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في إظهار القيمة الاقتصادية الحقيقية لأصول والتزامات الشركة وفقا لأسعار السوق؛ وتتفق مع ما توصلت إليه دراسة Wirtz (2012) من قابلية تطبيق طريقة السوق بحسب نظرية التقييم، إلا أنها أشارت إلى مشكلة تواجه تطبيق طريقة السوق، وهي صعوبة العثور على المعاملات المماثلة للملكية الفكرية، ولا يمكن اعتبار الأسعار المدفوعة بشكل ملموس أسعار توازن حقيقية، وهذه المشكلة المشار إليها تؤيد ترتيب نتيجة الدراسة الحالية لتطبيق طريقة السوق تالية لتطبيق طريقة الدخل في مستوى التأثير الإيجابي.

وجاءت النتائج فيما يتعلق بتطبيق طريقة الدخل في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت متوافقة أيضا مع الدراسة التي أجراها Eburu و Bello (2020) من حيث وجود تأثير إيجابي لاستخدام طريقة الدخل في تقييم الملكية الفكرية، وتتفق مع ما توصلت إليه دراسة Wirtz (2012) من حيث قابلية تطبيق طريقة الدخل حسب نظرية التقييم، وأشارت إلى أن طريقة الدخل هي الطريقة الأنسب للعديد من مواقف التقييم، اعتمادا على الظروف الخاصة، وهذه الإشارة تؤيد ترتيب نتيجة الدراسة الحالية لطريقة الدخل في أعلى مستوى تأثير إيجابي متصدره على طريقتي السوق والتكلفة.

وتؤكد نتيجة الدراسة الحالية اتفاقها إلى حد كبير مع مجموع نتائج الدراسات السابقة في تقييم الأصول الثابتة سواء المادية أم المعنوية في الشركات عبر طرق تطبيق محاسبة القيمة العادلة. ولكن الدراسات السابقة تناولت أحد جزئيات رأس مال المنشأة الثابت كالملكية الفكرية ورأس مال الثابت المادي أو أحد مكونات رأس المال المعنوي (الفكري) الثلاثة: رأس المال البشري، رأس المال التنظيمي ورأس المال الزبوني في بيانات وقطاعات مختلفة، وتتفق نتيجة الدراسة الحالية أيضا مع الدراسات السابقة في التأثير الإيجابي لطرق تطبيق محاسبة القيمة العادلة في التقييم؛ ولكنها لم تتناول تقييم رأس مال المنشأة الثابت بشكل عام سواء أكانت مادية أم معنوية.

وجاءت النتيجة التي توصلت إليها الدراسة الحالية فيما يتعلق بعدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتطبيق طريقة التكلفة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت غير متوافقة مع الأدبيات

المتعلقة بتأثير تطبيق طريقة التكلفة في تقييم الأصول المادية أو المعنوية، على سبيل المثال، دراسة Bello و Eburu (2020) التي توصلت إلى وجود تأثير إيجابي لاستخدام طريقة التكلفة في تقييم الملكية الفكرية، وما توصلت إليه دراسة عبد الحليم وعلي (2013) من وجود تأثير إيجابي لطريقة التكلفة مع طريقة المؤشر التي تعتمد على الأرقام القياسية في إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات، وما أشارت إليه دراسة السعدي (2009) من ضرورة القيام بتكوين مخصصات استبدال بدلا من مخصصات استهلاك من أجل حل مشكلة التضخم، واتباع التكلفة الاستبدالية كونها أنجح الطرق والبدائل لمعالجة مشكلة القياس المحاسبي، وكذلك ما توصلت إليه دراسة Wirtz (2012) من قابلية تطبيق طريقة التكلفة بحسب نظرية التقييم، إلا أنها أشارت إلى سبب يؤيد نتيجة الدراسة الحالية وهو أن طريقة التكلفة تعاني من ضعف مفاهيمي، فهي لا تقيم فوائد الملكية الفكرية ولكن تقيم تكلفتها.

ويمكن القول إن ما نتج عن اختبار الفرضية H3 من عدم وجود تأثير هام لتطبيق طريقة التكلفة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت في شركات المنافع قد يعزى إلى تنوع شركات المنافع ووجود نسبة كبيرة من مجتمع الدراسة متمثلة في شركات عامة حيث كانت نسبة شركات المنافع العامة 73% من مجتمع الدراسة، والشركات الخاصة 18% والشركات المختلطة 9%، حيث إن الشركات العامة لا تهتم بتقييم الأصول الثابتة المعنوية بتكلفتها وإنما بالمنافع والدخل المتوقع منها، وهو ما يبرر بالتالي ما تم الوصول إليه من نتيجة تخالف الأدبيات السابقة ونظرية التقييم ونظرية القيمة؛ ومن جهة أخرى تم جمع بيانات الدراسة الميدانية من قطاعات إيرادية وهي قطاع الاتصالات، وقطاع النقل، وقطاع الغاز، وهي تهتم بالسوق وما يعكسه من قيم وبالدخل وما يُدره على الشركة، وهو ما انعكس بالتالي على عدم التأثير المهم لتطبيق طريقة التكلفة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت.

الاستنتاجات:

بناء على نتائج اختبار الفرضيات ومناقشتها فقد خلصت الدراسة الحالية إلى العديد من الاستنتاجات، أهمها:

- 1) عدم صلاحية نموذج التكلفة التاريخية للتعبير عن قيمة الأصل الثابت؛ نظرا لكون قيمة الأصل الثابت تتكون من أصل مُقيم (سواء أكان ثابتا ماديا أم معنويا)، ويتم تقييمه بطرق تقييم القيمة العادلة وخصوصا في ظل التضخم ومرور وقت على اقتناء (أو الانقضاء بـ) الأصل؛ ولا ينفك الأصل المادي والمعنوي عن بعضهما البعض للتعبير عن القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت، فالاهتمام بتقييم الأصل المعنوي ينعكس على تقييم الأصول المادية وتحسينها أو تطويرها فالاهتمام برأس المال الزبوني يؤدي إلى الاهتمام برأس المال التنظيمي، وبالتالي الاهتمام برأس المال البشري، وأخيرا برأس المال الثابت المادي.
- 2) إن أكثر أبعاد تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت اهتماما في شركات المنافع العامة مجتمع الدراسة هي بُعد رأس المال التنظيمي، يليها بُعد رأس المال الزبوني، يليها بُعد رأس المال البشري يليها أخيرا بُعد رأس المال الثابت المادي؛ مما يعكس أولوية الاهتمام برأس المال الثابت المعنوي (الفكري) بأبعاده الثلاثة، يليها أخيرا الاهتمام برأس المال الثابت المادي.
- 3) تولي جميع شركات المنافع العامة مجتمع الدراسة اهتماما كبيرا بتطبيق محاسبة القيمة العادلة ببُعد (طريقة الدخل)، وهو اهتمام أكبر من بُعد (تطبيق طريقة السوق) وهما متقاربان جدا في هذين البعدين، يليهما بُعد (تطبيق طريقة التكلفة)، وأن جميع شركات المنافع متقاربة بشكل كبير في موافقتهم على تحديد الأبعاد الثلاثة: (تطبيق طريقة الدخل، وتطبيق طريقة السوق، وتطبيق طريقة التكلفة) لموضوع تطبيق محاسبة القيمة العادلة.
- 4) أصبح تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت المادي والمعنوي أمرا ضروريا لليمين للإسهام في نجاح السوق ونموه؛ بهدف إنماء وتطوير الاقتصاد اليمني، وتحقيق النجاح في الخدمات المقدمة للجمهور اليمني.

- (5) يؤثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت بشركات المنافع العامة مجتمع الدراسة بشكل كلي، ويختلف مستوى هذا الأثر باختلاف البعد، فبعدا تطبيق طريقة الدخل وتطبيق طريقة السوق لهما أثر كبير، بينما لا يؤثر بعد تطبيق طريقة التكلفة.
- (6) اكتسبت مفاهيم تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت، وتطبيق محاسبة القيمة العادلة في شركات المنافع أهمية كبيرة بسبب كبر حجم رأس مال المنشأة الثابت غير الملموس التي تمتلكها والتي تحاول تطويرها؛ كونها شركات تقدم خدمات وسلعا، وتمتلك رأس مال ثابت ملموس لا يتم تقييمه أو يظهر بغير قيمته الحقيقية.

التوصيات:

بناء على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من نتائج الدراسة النظرية والميدانية. يمكن عرض أهم التوصيات التي يمكن أن تساهم في تحقيق الفائدة المرجوة لشركات المنافع مجتمع الدراسة بشكل خاص والشركات الأخرى بشكل عام كالآتي:

- (1) لا بد لتطبيق محاسبة القيمة العادلة من تدرج في التطبيق ليتم الاهتمام ابتداء بالسماح بتقييم المنشآت الاختياري لرأس مال المنشأة الثابت لمعرفة قيمة ما تملكه من أصول ثابتة في الواقع مع استمرار السماح بتطبيق نموذج التكلفة التاريخية لبعض المنشآت الرافضة التحول إلى نموذج القيمة العادلة، تم عقد ورش بين الجانب الرسمي وممثلي القطاعات الاقتصادية ونادي رجال الأعمال اليمني ومن له علاقة للوصول إلى صيغة مناسبة لتطبيق مرحلي لمحاسبة القيمة العادلة مع مناقشة مزايا ومعيقات التطبيق وسبل تذليلها، وذلك للحفاظ على المنشآت من الاندثار وعدم خروجها من المنافسة، وعدم مواكبة ما يدور من حولها من تطورات تقنية وتكنولوجية تساهم في ترشيد التكاليف، والحد من الاستمرار باستخدام نموذج التكلفة التاريخية في التعبير عن الأصول الثابتة المادية فقط.
- (2) ضرورة الاهتمام ببعدها رأس المال الثابت المادي وتقييمه وزيادة الاهتمام ببعدها رأس المال البشري، وبعدها رأس المال الزبوني بنفس مستوى الاهتمام ببعدها رأس المال التنظيمي لأهمية كل أبعاد تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت الملموس وغير الملموس.
- (3) زيادة اهتمام شركات المنافع بتطبيق محاسبة القيمة العادلة وخصوصا بعد (تطبيق طريقة التكلفة) وزيادة الاهتمام ببعدها تطبيق طريقة السوق بنفس مستوى بعد تطبيق طريقة الدخل؛ لما لكلا البعدين من دور قوي وفعال في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت.
- (4) ضرورة اهتمام الدولة بإعادة تقييم إستراتيجيتها في منحها للحقوق والتراخيص للشركات التي تقدم خدمات عامة والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في التحول إلى الخصخصة الجزئية أو الكلية من جهة أو فتح مجال لأكثر من مشغل خدمة في تلك الحقوق والتراخيص والتركيز على ما يضيف في نمو الاقتصاد الوطني؛ وتسهيل الضوء على الدور المطلوب من شركات المنافع القيام به؛ نظرا لكبر حجم إيراداتها مقارنة مع غيرها من الوحدات الاقتصادية.
- (5) سرعة التحول لتطبيق نموذج القيمة العادلة في تقييم الأصول الثابتة، حيث إن ظهور الأصل الثابت المستنفذ استهلاكه في العمر الافتراضي للأصل في التقارير التحليلية في القطاع الحكومي بقيمة 1 ريال وفق نموذج القيمة التاريخية يمثل ثغرة قائمة حاليا للفساد المالي والإداري في شركات القطاع الحكومي لوجود حالات لبيع الأصل بمبلغ كبير وإثبات سعر البيع بريال واحد أو بمبلغ تقديري أقل بكثير مما تم به بيع الأصل.
- (6) عدم ركوز شركات المنافع العامة إلى الخدمات العامة التي تقدمها بشكل حصري واحتكاري وضرورة عمل إستراتيجية ومقاييس جودة لتحسين الخدمة والتجهز حال فتح مجال المنافسة من قبل الدولة للشركات المحتملة سواء بالخصخصة الجزئية كخصخصة توزيع الغاز لشركات متنافسة أو السماح لشركات الاتصالات المنافسة بتفعيل تقنية الجيل الثالث والرابع والخامس أو منح تراخيص لشركات طيران خاصة منافسة، حيث قد أثر ذلك على شركات المنافع العامة في دول أخرى والتي لم تتجهز

للمواكبة فتأثرت جراء ذلك بل بعضها أفلست؛ نظرا لتحول إستراتيجية الدول من الحماية لشركات
بعينها إلى التركيز على نمو الاقتصاد الوطني للبلاد.

(7) تضمين المناهج الدراسية الجامعية لموضوع تطبيق محاسبة القيمة العادلة وطرق تقييمها ضمن
مفردات مقرر (محاسبة مالية 2)، وضمن مفردات مقرر (نظرية المحاسبة) في برامج المحاسبة والعلوم
المالية والمصرفية.

المقترحات:

- (1) إن إجراء الدراسة الحالية على شركات المنافع في ثلاث قطاعات، وهي: (الاتصالات والنقل والغاز)،
قد يجعل النتائج غير قابلة للتعميم على بقية القطاعات؛ لذلك ينبغي توسيع نطاق البحث ليشمل
أنواعا مختلفة من القطاعات، مثل إجراء دراسات مماثلة في البنوك، والمستشفيات، والجامعات.
- (2) إجراء المزيد من الأبحاث لاستكشاف أثر طرق التقييم الأخرى والتي تؤثر في تقييم القيمة
الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت.

الاسهام البحثي:

قام محمد عبيد بوضع المقدمة وبناء الخلفية النظرية، وصياغة المشكلة البحثية، وتحديد المنهجية،
وجمع وتحليل البيانات، وعرض وتفسير النتائج ومناقشتها، وصياغة الاستنتاجات والتوصيات، وقام
محمد عبيد وعبدالله محمد وفهيم الحاج بمراجعة المسودّة النهائية للدراسة.

المراجع:

- ابن منظور، محمد بن مكرم (1414هـ)، *لسان العرب* (ط3)، بيروت: دار صادر.
- أبو لبدة، صابرين عماد عرفات (2018)، *رأس المال الفكري ودوره في تحقيق التميز المؤسسي لدى جامعة
القدس* (رسالة ماجستير)، جامعة القدس، القدس، فلسطين.
- أبوسيف، محمود سيد علي (2016)، *رأس المال الفكري وعلاقته بالابتكار التنظيمي في جامعة مصر للعلوم
والتكنولوجيا بـبصر: دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية بجامعة المنصورة*، (96)، 1-73.
- أحمد، زركار علي، ومرادي، أفسر علي (2018)، *قياس أثر رأس المال الفكري محاسبيا في تنمية القدرات
لدى طلبة الجامعات: البحث الميداني في جامعة بركان، مجلة الفري للعلوم الاقتصادية والإدارية*،
15(4)، 486-511.
- استناد للتقييم العقاري (2019)، *تقرير تقييم مجمع تجاري بمدينة الدمام (ويست أفنيو مول) رقم
RE1900379*، شركة ملكية للاستثمار، صندوق ملكية عقارات الخليج ريت، استرجع بتاريخ أبريل
25، 2021، من <https://bit.ly/2YDjrGQ>
- بالرقي، تيجاني (2006)، *دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة، مع نموذج مقترح لاستبعاد
أثر التضخم على القوائم المالية* (أطروحة دكتوراه)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- بحرية، مواعي (2016)، *التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في ظل المعايير المحاسبية
الدولية* (أطروحة دكتوراه)، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر.
- بلبالي، عبد السلام (2019)، *أثر تطبيق القيمة العادلة على تقييم الأصول المالية - دراسة تطبيقية على
سوق المال السعودي مع الإشارة لبورصة الجزائر للفترة (2014-2017)* (أطروحة دكتوراه)، جامعة
أحمد دراية، ادرار، الجزائر.
- بلخير، بكاري (2010)، *أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر؛
دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار* (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر، الجزائر.
- بنك أبوظبي الأول (2018)، *البيانات المالية الموحدة*، تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول تدقيق
البيانات المالية الموحدة في 31 ديسمبر، استرجع من <https://bit.ly/3nAA4xh>

- البنك الدولي (2002)، *النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية: المصادر، العوائق، والإمكانيات*، استرجع بتاريخ يوليو 1، 2021، من <https://bit.ly/3EqktGw>
- التميمي، جمانة حنظل، وناصر، عليه صالح (2015)، أهمية القيمة العادلة في تقييم الأصول الثابتة، دراسة ميدانية في عينة من الشركات العامة العراقية، *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية*، 17(2)، 157-174.
- التميمي، عماد حرش جاسم، السعد، فاطمة جاسم محمد، والتميمي، سهيل عبد ناصر (2020)، أثر نظام المعلومات المحاسبية على العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وخصائص المعلومات المحاسبية: دراسة عن الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "قطاعي المصارف وشركات الاستثمار المالي، *مجلة كلية مدينة العلم*، 12(1)، 31-47.
- الجرف، ياسر أحمد (2017)، أثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة علي دقة التنبؤات المحاسبية: دراسة نظرية وميدانية، *مجلة المحاسبة والمراجعة*، 5(1)، 341-390.
- الجعفري، سندس ماجد رضا، والهنداوي، أنوار عباس هادي (2016)، ترشيد الأحكام المهنية لمراقب الحسابات في ظل اعتماد منح القيمة العادلة لتقييم الأصول الثابتة: دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات النفطية، *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 13(38)، 347-370.
- الجنيدي، قاسم محمد قاسم (2014)، أثر آليات الحوكمة في ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية عند تطبيق القيمة العادلة: دراسة ميدانية في المصارف التجارية اليمنية، *مجلة العلوم الإدارية بجامعة عدن*، 10(4)، 9-68.
- الحاج، محي الدين (2005)، دراسة اقتصادية لقياس أثر التضخم في النشاط الاقتصادي اليمني، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية*، 21(1)، 209-227.
- حماد، طارق عبد العال (2000)، *تقدير قيمة بنك لأغراض الاندماج أو الخصخصة*، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- حماد، طارق عبد العال (2005)، *حوكمة الشركات (المفاهيم- المبادئ- التجارب): تطبيقات الحوكمة في المصارف (ط1)*، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- حمدي، فلة، ونوبلي، نجلاء (2012)، *استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات*، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، 6-7 مايو، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- الخطيب، حازم، والقشي ظاهر (2004)، توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، *مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية*، 2(2)، 67-93.
- الداعور، جبر إبراهيم، وعابد، محمد نواف (2008)، إعادة تقييم الأصول الثابتة في فلسطين - دراسة ميدانية، *مجلة جامعة الأزهر: سلسلة العلوم الإنسانية*، 10(1)، 151-214.
- الدلائع، موفق محمد عبده، والضعينه، عيسى معتق حمود محمد جابر (2021)، الآثار المترتبة على اختلاف الفقهاء في المعايير المؤثرة في القيمة، *المجلة العلمية لكلية التربية بجامعة أسيوط*، 37(2)، 204-238.
- راجي، صفا مهدي، وكاظم، باسم عبد الله (2019)، قياس القيمة العادلة للموجودات الثابتة على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 13): دراسة تطبيقية على الشركة العامة للصناعات الصوفية، *مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية*، 9(3)، 142-155.
- الربيعاوي، سعدون حمود جثير، وعباس، حسين وليد (2015)، *رأس المال الفكري (ط1)*، عمان، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- الزبيدي، محمد مرتضى (1989)، *تاج العروس من جواهر القاموس*، الكويت: مطبعة الحكومة.

- السعدي، ابراهيم خليل حيدر (2009)، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (21)، 105-132.
- سفير، محمد، ومدات، جمال (2012)، القيمة العادلة: بين حتمية التطبيق وإشكالية التحديد، مجلة معارف قسم العلوم القانونية والاقتصادية، 7(13)، 157-177.
- سلامة، عمرو محمد زكي (2015)، القيمة العادلة للشركة *fair value* وكيفية تحديد قيمتها، استرجع بتاريخ يناير 16، 2019، من <https://bit.ly/391Z8F7>
- سيد، رحاب فايز أحمد (2016)، قياس رأس المال المعرفي للباحثين بجامعة بني سويف: دراسة تحليلية لتحقيق الميزة التنافسية للجامعة، اعلم، (16) 15-68.
- شبيطة، محمد فوزي، والشطناوي، حسن محمد (2020)، أثر خصائص لجان التدقيق على كفاءة رأس المال الفكري في البنوك التجارية الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، (1)28، 204-227.
- الشركة السعودية لتقييم وتأمين الأصول (2019)، تقرير تقييم عقاري رقم: 59261 مقدم إلى شركة السعودي الفرنسي كابيتال، استرجع بتاريخ أبريل 20، 2021 من <https://bit.ly/39ige1n>
- شركة باركود (2019)، تقرير تقييم دوري رقم 48700720191، صندوق الرياض ريت (شركة الرياض للدخل العقاري)، استرجع بتاريخ أبريل 20، 2021 من <https://bit.ly/3k1X71V>
- شريم، إبراهيم أحمد عبدالله (2011)، تقييم وتطوير النظام المحاسبي للبنوك الإسلامية اليمنية في ظل مدخل القيمة العادلة (رسالة ماجستير)، جامعة حلوان، مصر.
- شريم، إبراهيم أحمد عبدالله (2016)، مدخل مقترح للتكامل بين المحاسبة عن القيمة العادلة وحوكمة الشركات لتطوير نموذج للإنذار المبكر وتقييم الأداء: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك في الجمهورية اليمنية (أطروحة دكتوراه)، جامعة القاهرة، مصر.
- الشطناوي، حسن محمود (2018)، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على قيمة وأداء البنوك التجارية الأردنية: دراسة تطبيقية، الفكر المحاسبي، (2)22، 632-676.
- الشمري، ناصر ساجد الناصر (2013)، أثر رأس المال الفكري في أداء قطاع الاتصالات في ظل بيئة الأعمال الخارجية: دراسة تطبيقية في دولة الكويت (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- الشيرازي، عباس مهدي (1990)، نظرية المحاسبة (ط1)، الكويت: ذات السلاسل.
- صديق، أنصار محمد أحمد (2010)، محاسبة القيمة العادلة وأثرها على أنشطة التحوط وإدارة الأرباح: دراسة تجريبية في القطاع المصرفي (أطروحة دكتوراه)، جامعة أسيوط، مصر.
- صندوق النقد العربي (2020)، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الحادي عشر، استرجع من <https://bit.ly/3nBTbXS>
- عبد الحليم، صفوان، وعلي، أسماء (2013)، إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات بالقيمة العادلة في ظل المعيار المحاسبي الدولي 16 بالتطبيق على الشركة العامة للصناعات الصوفية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، 3(6)، 165-192.
- عبد الهادي، ميسون علي (2017)، رأس المال الفكري ودوره في جودة الأداء المؤسسي: دراسة تطبيقية على برنامج التربية والتعليم بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين UNRWA في قطاع غزة (رسالة ماجستير)، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، فلسطين.
- عبلة، قوادري (2018)، أثر بدائل القياس المحاسبي على المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية في ظل تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية: دراسة مقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة من وجهة نظر مهني المحاسبة في الجزائر (أطروحة دكتوراه)، جامعة سطيف 1 - فرحات عباس، الجزائر.

- عبيد، محمد يحيى عايش، محمد، عبدالله سعيد حزام، والحاج، فهيم سلطان محمد (2021)، أثر تطبيق آليات لجنة الحوكمة المحاسبية في تقييم القيمة الاقتصادية لرأس مال المنشأة الثابت: دراسة ميدانية في شركات المنافع العاملة في اليمن، *المجلة العربية للنشر العلمي*، (32)، 82-124.
- العتيبي، عبدالله (2017)، دراسة تحليلية لدوافع ومدى تأثير إعادة تقييم الأصول غير المتداولة بالزيادة على الأداء المستقبلي للشركات السعودية، *مجلة المحاسبة والمراجعة*، (1)، 315-340.
- عقبلي، عمر وصفي، زمير، منعم، العتيبي، صبحي جبر، العبدلي، قحطان بدر، والتكريتي، موفق حديد (1994)، *وظائف منظمات الأعمال (ط1)*، عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
- علي، جلال عبد الرحمن الختمي (2020)، دور محاسبة القيمة العادلة في تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية بسوق الأوراق المالية: دراسة ميدانية سوق الخرطوم للأوراق المالية (أطروحة دكتوراه)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- العنزي، سعد علي، وصالح، أحمد علي (2009)، *إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال (ط1)*، عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- فتيحة، هدوف (2014)، إعادة تقييم أصول المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة شركة ذ.م.م إيكودات بوزغاية ولاية بسكرة (رسالة ماجستير)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- فلة، حمدي (2017)، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الكوابل - بسكرة (أطروحة دكتوراه)، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- القيادي (أبريل 21، 2021)، 50 مثالا للشركات التي فشلت في الابتكار، استرجع من <https://bit.ly/3z8RYcU>
- كيموش، بلال (2011)، التقييم الدوري للعناصر المادية ودوره في المحافظة على قيمة المؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة AMC (العلمة) (رسالة ماجستير)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- ليوزة، فرحاتي (2016)، دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة: دراسة حالة شركة الاسمنت عين التوتة - باتنة (أطروحة دكتوراه)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- الليمة، محمد قايد أحمد (2020)، أثر الثقافة المنظمة في تطبيق نظام إدارة السلامة الغذائية (الايزو 22000) من خلال التعلم المنظمي: دراسة ميدانية في شركات صناعة الأغذية اليمنية في محافظة الحديدة (أطروحة دكتوراه)، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن.
- مجلس معايير التقييم الدولية (2020)، *معايير التقييم الدولية*، ترجمة الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين، استرجع بتاريخ يونيو 20، 2020، من <https://bit.ly/3hCENL0>
- مجمع اللغة العربية (2004)، *المعجم الوسيط (ط4)*، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- محمد، رباب محمد حسن (2017)، دراسة تحليلية لتأثير تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة على قيمة المنشأة من منظور تكلفة رأس المال، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، (8)، 737-770.
- محمد، سلوى ضرار (2020)، أثر تطبيق المحاسبة العادلة على جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين: دراسة ميدانية لشركة الاتصالات السعودية، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، (8)، 4، 59-70.
- مردان، زيد عائد، والسعبري، إبراهيم عبد موسى (2013)، القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية، *مجلة دراسات محاسبية ومالية*، (15)، 8، 214-242.
- مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (أبريل 23، 2020)، *الإعلام الاقتصادي يصدر تقرير مؤشرات الاقتصاد اليمني لشهر ابريل 2020م*، استرجع بتاريخ يونيو 17، 2020، من <https://bit.ly/3tM97YH>

- مطر، محمد، والسويطي، موسى (2008)، *التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض الإفصاح (ط2)*، عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
- الهيحاء، محمد فوزي، عبد الجبار، أسامة عبد المنعم، وعكور، سامر محمد (2018)، *أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية حسب نموذج Pulic: دراسة تطبيقية*، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، 3(10)، 1-13.
- وادي، مدحت فوزي عليان (2006)، *أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية: دراسة تحليلية تطبيقية (رسالة ماجستير)*، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- وهيبة، سراج (2021)، *أثر جودة تطبيقات نظم معلومات الموارد البشرية ورأس المال الفكري على تحسين الأداء المستدام للمؤسسات الاقتصادية: دراسة تطبيقية على مستوى مجمع بن حمادي برج بوعريريج (أطروحة دكتوراه)*، جامعة فرحات سطيف 1، الجزائر.
- يوسف، عبد الستار حسين (2005)، *دراسة وتقييم رأس المال الفكري في شركات الأعمال*، دراسة مقدمة إلى مؤتمر كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، 25-27 أبريل، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان.
- يوسف، نسيل (2015)، *أثر تطبيق القيمة العادلة في قياس عناصر التثبيات: دراسة ميدانية لعينة من المحاسبين والمهتمين في مجال المحاسبة (رسالة ماجستير)*، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- Aboody, D., Barth, M. E., & Kasznik, R. (1999). Revaluations of fixed assets and future firm performance: Evidence from the UK. *Journal of Accounting and Economics*, 26(1-3), 149-178.
- Argenti, P. A. (2006). Communications and business value: Measuring the link. *Journal of Business Strategy*, 27(6), 29-40.
- Chin, W. W. (1998). The partial least squares approach to structural equation modeling. In G. A. Marcoulides (Ed.), *Modern methods for business research* (pp. 295-336). East Sussex, United Kingdom: Psychology Press.
- Diantimala, Y., Syahnur, S., & Ridwan, R. (2019). *Factors influencing asset revaluation by Indonesian listed companies in IFRSs implementation*. In 1st Aceh Global Conference (AGC 2018) (pp. 452-459). 17-18 October, Banda Aceh, Indonesia.
- Dzinkowski, R. (2000). The measurement and management of intellectual capital: An introduction. *Journal of Management Accounting*, 78(2), 32-36.
- Eburu, O. E., & Bello, V. A. (2020). Assessment of the methods employed in the valuation of intellectual property in Lagos State, Nigeria. *Asian Journal of Economics, Business and Accounting*, 17(4), 1-10.
- Firmansyah, A., Alamsyah, F. M., & Purwanto, E. A. (2020). Penerapan fair value aset tetap oleh kantor pelayanan kekayaan negara dan lelang sorong: Studi kasus pada Pengadilan Agama Manokwari [implementation of fair value of fixed assets by the state property service office and sorong auction: Case study at the Manokwari Religious Court]. *Jurnal Pajak dan Keuangan Negara (PKN)*, 1(2), 97-104.

- Hair, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2017). *A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM)* (2nd ed.). Thousand Oaks, CA: Sage.
- Hair, J. F., Risher, J. J., Sarstedt, M., & Ringle, C. M. (2019). When to use and how to report the results of PLS-SEM. *European Business Review*, 31(1), 2-24.
- Hair, J. F., Sarstedt, M., Ringle, C. M., & Gudergan, S. P. (2018). *Advanced issues in partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM)*. Thousand Oaks, CA: Sage.
- Henseler, J., Ringle, C. M., & Sinkovics, R.R. (2009). The use of partial least squares path modeling in international marketing. In R. R. Sinkovics & P. N. Ghauri (eds.), *New Challenges to International Marketing* (pp. 277-319). Bingley, England: Emerald Group Publishing Limited.
- Hunt, M. F., Kieso, D. E., Weygandt, J. J., & Warfield, T. D. (2011). *Intermediate accounting: problem solving survival guide*. New Jersey: John Wiley & Sons.
- ILN, P., Balaji, K. V. G. D., & ChittiBabu, K. (2020). Analysis of Uncertainty Inherent to Valuation Methodologies in Construction Industry. *International Journal of Advanced Research in Engineering and Technology*, 11(6), 786-806.
- Khalique, M., & Mansor, S. A. (2016). Intellectual capital in Malaysian hotel industry: a case study of Malacca. *International Journal of Business Performance Management*, 17(1), 103-116.
- Khan, M. M. S., Yasser, F., & Hussain, T. (2015). Impact of Intellectual Capital on Financial Performance of Banks in Pakistan. *Islamic Banking and Finance Review*, 2(1), 59-75.
- Krejcie, R. V., & Morgan, D. W. (1970). Determining sample size for research activities. *Educational and Psychological Measurement*, 30(3), 607-610.
- Magnan, M., Menini, A., & Parbonetti, A. (2015). Fair value accounting: information or confusion for financial markets?. *Review of Accounting Studies*, 20(1), 559-591.
- Meitner, M. (2006). *The market approach to comparable company valuation*. Physica-Verlag HD.
- Okoro, C. U. & Charles, F. B. (2019). Fixed assets revaluation and profitability: A cross-sectional study of commercial banks in Nigeria. *Journal of Accounting and Financial Management*, 5(1), 61-76.
- Pearlstein, S. (September 6, 2013). Businesses' focus on maximizing shareholder value has numerous costs. Retrieved from The Washington Post: <https://wapo.st/3ilBve4>
- Prusak, L., & Cohen, D. (2001). How to invest in social capital. *Harvard Business Review*, 79(6), 86-97.

- Reilly, R., & Karlsen, C. (2018). Intellectual property valuations for license and other transfer purposes: Part 1. *Journal of the Licensing Executives Society*, 53(2), 151-162.
- Rosenberg, M. (January 29, 2020). *The 5 sectors of the economy*. Retrieved July 6, 2021 from ThoughtCo: <https://2u.pw/noZml>
- Sekaran, U., & Bougie, R. (2016). *Research methods for business: A skill-building approach* (7th ed.). Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons.
- Shmueli, G., & Koppius, O. R. (2011). Predictive analytics in information systems research. *MIS Quarterly*, 35(3), 553-572.
- Stewart, T. (1997). *Intellectual capital: The new wealth of organizations*. New York: Nicholas Brealy Publishing.
- Tsamis, A., & Liapis, K. J. (2014). Property assets fair value accounting under uncertainty. *European Research Studies Journal*, 17(4), 35-54.
- Wetzels, M., Odekerken-Schroder, G., & Oppen, C. V. (2009). Using PLS path modeling for assessing hierarchical construct models: Guidelines and empirical illustration. *MIS Quarterly*, 33(1), 177-195.
- Wirtz, H. (2012). Valuation of intellectual property: A review of approaches and methods. [International Journal of Business and Management](#), 7(9), 40-48.
- Zyla, M. L. (2020). *Fair value measurement: Practical guidance and implementation* (10th ed.). New Jersey: John Wiley & Sons.

Arabic References in Roman Scripts:

- Abdel Halim, Safwan, wa Ali, Asma (2013), leadat taqyim almumtalakat walmasanie walmueadaat bialqimat aleadilat fi zili almieyar almuhasabii alduwalii 16 bialtatbiq ealaa Alsharikat Aleamat Lilsinaeat Alsuwfiati, *Majalat Almuthanaa Lileulum Al'iidariat Walaiqtisadiati*, 3(6), 165-192.
- Abdulhadi, Maysoon Ali (2017), *Ras almal alfikrii wadawrih fi jawdat al'ada' almuasii: Dirasat tatbiqiat ealaa barnamaj altarbiat waltaelim biwikalat Ghawth Watashghil Allaaqiiyn UNRWA fi Qitae Ghaza* (Risalat majistir), Akadimiati Al'iidarat Walsiyasat Lildirasat Aleulya wa Jamieat Al'aqsa, Filastin.
- Abla, Qawadri (2018), *Athar badayil alqias almuhasabii ealaa almuhtawaa al'ielamii lilmaelum almuhasabiat fi zili tabaniy aljazayir lilmaeayir almuhasabiat alduwaliati: Dirasat muqaranat bayn altaklif altaarikhiat walqimat aleadilat min wijhat nazar mihni almuhasabat fi Aljazayir* (Utaruh aldukturah), Jamieat Stif 1 - Farahat Abaas, Aljazayir.
- Abu Libdeh, Sabreen Imad Arafat (2018), *Ras almal alfikrii wadawrih fi tahqiq altamayuz almuasii ladaa Jamieat Alquds* (Risalat majistir), Jamieat Alquds, Alquds, Filastin.

- Abu Seif, Mahmoud Sayed Ali (2016), *Ras almal alfikrii waealaqatuh bialaibtikar altanzimii fi Jamieat Misr Lileulum Waltiknuluja bimasra: Dirasat maydaniatun, Majalat Kuliyat Altarbiat Bijamieat Almansurati*, (96), 1-73.
- Ahmed, Zarkar Ali, wa Moradi, Afsir Ali (2018), *Qias 'athar ras almal alfikrii mhasbyaan fi tanmiat alqudrat ladaa talabat aljamieati: albahth almaydani* fi Jamieat Bukan, *Majalat Algharii Lileulum Alaiqtisadiat Wal'iidariati*, 15(4), 486-511.
- Al-Anazi, Saad Ali, wa Saleh, Ahmed Ali (2009), *Idarat ras almal alfikrii fi munazamat al'aemal* (Taba'a 1), Amman, Al'urdun: Dar Alyazurii Aleilmiat Lilnashr Waltawzie.
- Albank Alduwliu (2002), *Alnumuu aliaqtisadiu fi aljumphuriat alyamaniati: Almasadiri, aleawayiqa, wal'iimkaniati*, Astarjie bitarikh Yulyu 1, 2021, min <https://bit.ly/3EqkGw>
- Al-Dala'a, Muwaffaq Muhammad Abdo, wa Al-Dayna, Issa Mu'taq Hammoud Muhammad Jaber (2021), *Alaathar almutaratiibat ealaa aikhtilaf alfuqaha' fi almaeayir almuathirat fi alqimati, Almajalat Aleilmiat Likuliyat Altarbiat Bijamieat Asyut*, 37(2), 204-238.
- Al-Da'our, Jabr Ibrahim, wa Abed, Muhammad Nawaf (2008), *leadat taqyim al'usul althaabitat fi Filastin - Dirasat maydaniatun, Majalat Jamieat Al'azhar: Silsilat Aleulum Al'iisaniati*, 10(1), 151-214.
- Al-Hajj, Mohieldin (2005), *Dirasat aiqtisadiat liqias 'athar altadakhum fi alnashat aliaqtisadii Alyamani, Majalat Jamieat Dimashq Lileulum Alziraeiati*, 21(1), 209-227.
- Al-Hayja, Mohamed Fawzy, Abdel-Jabbar, Osama Abdel-Moneim, wa Akour, Samer Mohamed (2018), *Athar ras almal alfikrii ealaa al'ada' almaliililbunuk altijariat Al'urduniyat hasab namudhaj Pulic: Dirasat tatbiqiatin, Majalat Jamieat Alquds Almaftuhath Lilbuhuth Al'iidariat Walaiqtisadiati*, 3(10), 1-13.
- Ali, Jalal Abdulrahman Al-Khatmi (2020), *Dawr muhasabat alqimat aleadilat fi taezim manfaeat almaelumat almuhasabiati bisuq al'awraq almaliati: Dirasat maydaniat Suq Alkhartum Lil'awraq Almalia* (Utaruhath dukturah), Jamieat Alsuwdan Lileulum Waltiknuluja, Alsuwdan.
- Al-Jaafari, Sundus Majid Reda, wa Al-Hindawi, Anwar Abbas Hadi (2016), *Tarshid al'ahkam almihniat limuraqib alhisabat fi zili aietimad manhaj alqimat aleadilat litaqyim al'usul althaabitati: Dirasatun tatbiqiatun fi alsharikat aleamat lilsinaeatalnaftiati, Majalat Algharii Lileulum Alaiqtisadiat Wal'iidariati*, 13(38), 347-370.
- Al-Jarf, Yasser Ahmed (2017), *Athar aistikhdam almuhasabat ean alqimat aleadilat eali diqatan altanabuwaat almuhasabiati: dirasat nazariat wamaydaniata, Majalat Almuhasabat Walmurajaati*, 5(1), 341-390.

- Al-Junaidi, Qasim Muhammad Qasim (2014), Athar aliaat alhawkamata fi mla'amt wamwthuqiat almaelumat almuhasabiat eind tatbiq alqimat aleadilati: Dirasat maydaniatan fi almasarif altijariat Alyamaniati, *Majalat Aleulum Al'iidiariyat Bijamieat Aden*, 10(4), 9-68.
- Al-Khatib, Hazem, wa Al-Qashy Zahir (2004), Tawajuh maeayir almuhasabat nahw alqimat aleadilat waldakhl aliaqtisadii wa'athar dhalik ealaa aliaqtisadi, *Majalat Alzaytunat Lildirasat Walbuhuth Aleilmiaati*, 2(2), 67-93.
- Al-Lima, Muhammad Qaid Ahmed (2020), *Athar althaqafat alminizmiat fi tatbiq nazam 'iidarat alsalamat alghdhayya (alayzu 22000) min khilal altuealum almunazimi: Dirasat midaniat fi sharikat sinaeat al'aghdhiat alyamaniat fi muhafazat Alhudida* (Utaruhata dukturah), Jamieat Aleulum Waltiknulujiya, Alyaman.
- Al-Otaibi, Abdullah (2017), Dirasat tahliliat lidawafie wamadaa tathir 'ieadat taqyim al'usul ghayr almutadawalat bialziyarat ealaa al'ada' almustaqbalii lilsharikat Alsaeudiati, *Majalat Almuhasabat Walmurajaati*, 5(1), 315-340.
- Alqiadi (Abril 21, 2021), *50 mthalaan lilsharikat alati fashilat fi aliabtikar*, Astarjie min <https://bit.ly/3z8RYcU>
- Al-Rabiawi, Saadoun Hammoud Jatheer, wa Abbas, Hussein Walid (2015), *Ras almal alfikrii* (Taba'a 1), Amman, Al'urdunu: Dar Ghayda' Lilnashr Waltawziei.
- Al-Saadi, Ibrahim Khalil Haider (2009), Mushkilat alqias almuhasabii alnaajimat ean altadakhum wa'athariha ealaa aistibdal al'usuli, *Majalat Kuliyat Baghdad Lileulum Alaiqtisadiat Aljamieati*, (21), 105-132.
- Al-Shamri, Nasser Sajid Al-Nasser (2013), *Athar ras almal alfikrii fi 'ada' qitae alaitisalat fi zili biyat al'aemal alkharijati: Dirasatun tatbiqiatun fi dawlat Alkuayt* (Risalat majistir), Jamieat Alsharq Al'awsat, Amman, Al'urdunn.
- Alsharikat Alsueudiat Litaqyim Watathmin Al'usul (2019), *Taqrir taqyim eaqariin raqama: 59261 muqadam 'iilaa Sharikat Alsueudii Alfaransii Kabital*, Astarjie bitarikh Abril 20, 2021 min <https://bit.ly/39ige1n>
- Al-Shatnawi, Hassan Mahmoud (2018), Athar tatbiq muhasabat alqimat aleadilat ealaa qimat wa'ada' albnuk altijariat al'urduniyati: Dirasat tatbiqiatu, *Alfikr Almuhasabi*, 22(2), 632-676.
- Al-Shirazi, Abbas Mahdi (1990), *Nazariat almuhasaba* (Taba'a 1), Alkuayti: Dhat Alsalsil.
- Al-Tamimi, Imad Harsh, Jassem, Al-Saad, Fatima Jassim Muhammad, wa Al-Tamimi, Suhail Abdel Nasser (2020), Athar nizam almaelumat almuhasabiat ealaa alealaqat bayn tatbiq muhasabat alqimat aleadilat wakhasayis almaelumat almuhasabiati: Dirasat ean alsharikat almdrajat fi suq aleiraq lil'awraq almalia "qtaeay almasarif washarikat alaistithmar almalii", *Majalat Kuliyat Madinat Alealm*, 12(1), 31-47.

- Al-Tamimi, Jumana Handal, wa Nasser, Ali Saleh (2015), Ahamiyat alqimat aleadilat fi taqyim al'usul althaabitati: dirasat maydaniatan fi eayinat min alsharikat aleamat Aleiraqati, *Majalat Alqadisiat Lileulum Al'iidariat Walaiqtisadiati*, 17(2), 157-174.
- Al-Zubaidi, Muhammad Murtada (1989), *Taj alearus min jawahir alqamusa*, Alkuayti: Matbaeat Alhukumati.
- Aqili, Omar Wasfi, Zamzir, Moneim, Al-Otaibi, Subhi Jabr, Abdali, Qahtan Badr, wa Al-Tikriti, Mowaffaq Hadid (1994), *Wazayif munazamat al'aemal* (Taba'a 1), Amman, Al'urdun: Dar Zahran Lilnashr Waltawziei.
- Astinad Liltaqyim Aleaqari (2019), *Taqrir taqyim Mujamae Tijariin bimadinat Aldamaam (wist'afinyu mul) raqm RE1900379*, Sharikat milkiat lilaistithmari, Sunduq Milkiat eaqarat alkhalij, Aistarjie bitarikh Abril 25, 2021, min <https://bit.ly/2YDjrGQ>
- Bahariya, Mawaei (2016), *Altaqyim almaliu lilmuasasat alsaghirat walmutawasitat aleumumiat fi zili almaeayir almuhasabiat alduwalia* (Utaruhah dukturah), Jamieat Hasibat bin bu Ali, Alshalah, Aljazayir.
- Balrky, Tijani (2006), *Dirasat 'athar altadakhum ealaa alnazariat altaqlidiat lilmuhasabati mae namudhaj muqtarah liaistibead 'athar altadakhum ealaa alqawayim almaliu* (Utaruhah dukturah), Jamieat Farahat Eabaas, Satif, Aljazayir.
- Bank Abu Dhabi Al'awal (2018), *Albayanat almaliat almuahadatu*, Taqrir mudaqiqi alhisabat almustaqiliyn hawl tadqiq albayanat almaliat almuahadatu fi 31 Disambir, Aistarjie min <https://bit.ly/3nAA4xh>
- Belbali, Abdel Salam (2019), *Athar tatbiq alqimat aleadilat ealaa taqyim al'usul almaliat - Dirasat tatbiqiat ealaa Suq Almal Alsaedii mae al'iisharat libursat aljazayir lilfatra (2014-2017)* (Utaruhah dukturah), Jamieat Ahmad Dirayat, Adrar, Aljazayir.
- Belkheir, Bakari (2010), *Athar altaqyim almaliu ealaa masar alshirakat bialnisbat limuasasat qitae almahruqat fi aljazayir: Dirasat halat Almuuasasat Alwataniat Likhadamat Alabar* (Utaruhah dukturah), Jamieat Aljazayir, Aljazayir.
- Fatiha, Hadouf (2014), *leadat taqyim 'usul almuuasasat alaiqtisadiati: Dirasat halat sharikat Dh. M. M. Ikudat Buzghayat Wilayat Bisikra* (Risalat majistir), Jamieat Muhamad Khaydar Bisikrat, Aljazayir.
- Fella, Hamdi (2017), *Tathir aistikhdam muhasabat alqimat aleadilat ealaa almuashirat almaliat fi Almuuasasat Alaiqtisadiat: Dirasat halat Muuasasat Alkawabil - Bisikra* (Utaruhah dukturah), Jamieat Muhamad Khaydar, Aljazayir.

- Hamdi, Fella, wa Noubli, Najla (2012), *Aistikhdam alqimat aleadilat lithahqiq mutatalabat mabadi hawkamat alsharikati*, Almultaqaa alwatanii hawl Hawkamat Alsharikat Kaliat Lilhadi min Alfasad Almalii Wal'iidaria, 6-7 Mayu, Kuliyyat Aleulum Alaiqtisadiat Waltijariat Waeulum Altasyiri, Jamieat Muhammad Khaydar Bisikrat, Aljazayir.
- Hammad, Tarek Abdel Aal (2000), *Taqdir qimat bank li'aghrad aliandimaj 'aw alkhasasati*, Al'iiskandiriati: Aldar Aljamieia.
- Hammad, Tarek Abdel Aal (2005), *Hawkamat alsharikat (almafahima-almabadiu- altajariba): Tatbiqat alhawkamat fi almasarif* (Taba'a 1), Al'iiskandiriatu: Aldar Aljamieia.
- Ibn Manzoor, Muhammad Ibn Makram (1414H), *Lisan alarab* (Taba'a 3), Bayrut: Dar Sader.
- Kimouch, Bilal (2011), *Altaqyim aldawriu lileanasir almadiyat wadawrih fi almuhafazat ealaa qimat almuasasat fi zili alnizam almuhasabii almalii: Dirasat halat Almuasasat Alwataniat Li'ajhizat Alqias Walmuraqabat AMC (Alealamati)* (Risalat majistir), Jamieat Farahat Abaas, Satif, Aljazayir.
- Louaiza, Farhati (2016), *Dawr ras almal alfikrii fi tahqiq almizat altanafusiat lilmuasasat alaiqtisadiat fi zili aiqtisad almaerifati: Dirasat halat Sharikat Alaismant Eayn Altuwat -Batina* (Utaruhah dukturah), Jamieat Muhammad Khaydar Bisikra, Aljazayir.
- Majlis Maeayir Altaqyim Alduwlia (2020), *Maeayir altaqyim aldawliati*, Tarjamat Alhayyat Alsueudiat Lilmuqimin Almuetamidina, Aisturjie bitarikh Yunyu 20, 2020, min <https://bit.ly/3hCENLO>
- Majmae Allughat Alarabia (2004), *Almuejam alwasit* (Taba'a 4), Alqahirati: Maktabat Alshuruq Alduwliati.
- Mardan, Zaid Ayed, wa Al-Sabri, Ibrahim Abd Musa (2013), *Alqimat aleadilat watathir aistiemaliha fi jawdat altaqarir almaliati*, *Majalat Dirasat Muhasabiat Wamaliati*, 8(15), 242-214.
- Markaz Aldirasat Wal'iiealam Alaiqtisadii (Abril 23, 2020), *Alaealam alaiqtisadiu yusdir taqdir muashirat alaiqtisad Alyamanii lishahr abril 2020*, Aisturjie bitarikh Yunyu 17, 2020, min <https://bit.ly/3tM97YH>
- Matar, Muhammad, wa Al-Suwaiti, Musa (2008), *Altaasil alnazariu lilmumarasat almihniat almuhasabiat fi majalat alqias aleard all'iifsah* (Taba'a 2), Amman, Al'urdunn: Dar Wayil Lilynashri.
- Muhammad, Rabab Muhammad Hassan (2017), *Dirasat tahliliat litathir tatbiq mabadi waliat alhawkamat ealaa qimat almunsha'at min manzur taklif ras almali*, *Almajalat Aleilmiat Lildirasat Altijariat Walbiyyati*, 8(2), 737-770.

- Muhammad, Salwa Dharar (2020), Athar tatbiq almuhasabat aleadilat ealaa jawdat altaqarir almaliat min wijhat nazar almurajjeina: Dirasat maydaniatan Lisharikat Alaitisalat Alsaeudiati, *Majalat Aleulum Alaiqtisadiat Wal'iidariat Walqanuniati*, 4(8), 59-70.
- Obaid, Muhammad Yahya Ayesh, Muhammad, Abdullah Saeed Hizam, wa Al-Haj, Fahim Sultan Muhammad (2021), Athar tatbiq aliaat lajnat alhawkamata almuhasabat fi taqyim alqimat alaiqtisadiat liras mal almunsha'at althaabiti: Dirasatan maydaniatan fi sharikat almanafie aleamilat fi Alyamin, *Almajalat Alearabiat Lilnashr Alealmi*, (32), 82-124.
- Raji, Safa Mahdi, wa Kazem, Bassem Abdullah (2019), Qias alqimat aleadilat lilmawjudat althaabitat ealaa wifq mieyar alablagh almali alduwali (13 IFRS): Dirasat tatbiqiat ealaa alsharikat aleamat lilsinaeat alsuwfiati, *Majalat Almuthanaa Lileulum Al'iidariat Walaiqtisadiati*, 9(3), 142-155.
- Safeer, Muhammad, wa Mudat, Jamal (2012), Alqimat aleadilat: Bayn hatmiat altatbiq wa'iishkaliat altahdidi, *Majalat Maearif Qism Aleulum Alqanuniat Walaiqtisadiati*, 7(13), 157-177.
- Salama, Amr Mohamed Zaki (2015), *Alqimat aleadilat lilsharikat fair value wakayfiat tahdid qimitiha*, Astarjie bitarikh Yanayir 16, 2019, min <https://bit.ly/391Z8F7>
- Sayed, Rehab Fayez Ahmed (2016), Qias ras almal almaerifii lilibahithin bi Jamieat Bani Swaif: Dirasat tahliliat lithahqiq almizat altanafusiat liljamieati, *Aelam*, (16) 15-68.
- Seddik, Ansar Mohamed Ahmed (2010), *Muhasabat alqimat aleadilat wa'atharuha ealaa 'anshitat altahawut wa'iidarat al'arbahi: Dirasat tajribiati fi alqitae almasrifii* (Utaruhat dukturah), Jamieat Asyuta, Misr.
- Sharikat Barkud (2019), *Taqrir taqyim dawriin raqm 48700720191*, Sunduq alriyad rit (Sharikat Alriyad Lildakhl Aleaqarii), Aistarjie bitarikh Abril 20, 2021, min <https://bit.ly/3k1X71V>
- Sharim, Ibrahim Ahmed Abdullah (2011), *Taqyim watatwir alnizam almuhasabii lilibunuk al'iislatiyat alyamaniat fi zili madkhal alqimat aleadila* (Risalat majistir), Jamieat Hulwan, Misr.
- Sharim, Ibrahim Ahmed Abdullah (2016), *Madkhal muqtarah liltakamul bayn almuhasabat ean alqimat aleadilat wahawkamat alsharikat litatwir namudhaj lil'iindhar almubakir wataqyim al'ada'i: Dirasat tatbiqiat ealaa qitae alibunuk fi Aljumphuriat Alyamania* (Utaruhat dukturah), Jamieat Alqahirat, Misr.
- Shubeita, Muhammad Fawzi, wa Al-Shatnawi, Hassan Muhammad (2020), Athar khasayis lijan altadqiq ealaa kafa'at ras almal alfikrii fi alibunuk altijariat Al'urduniyati, *Majalat Aljamieat Al'iislatiyat Lildirasat Alaiqtisadiat Wal'iidariati*, 28(1), 204-227.

- Sunduq Al-Naqd Al-Arabi (2020), *Taqrir afaq aliaqtisad Alarabi*, All'isdar alhadi eashra, Aistarjie min <https://bit.ly/3nBTbXS>
- Wadi, Medhat Fawzi Elyan (2006), *Athar altadakhum ealaa alaiifisah almuhasabii lilqawayim almaliat fi alwahadat alaiqtisadiat alfilastinia: Dirasat tahliliat tatbiqati* (Risalat majjistir), Aljamieat All'islamiati, Ghaza, Filastin.
- Wahiba, Siraj (2021), *Athar judat tatbiqat nuzam maelumat almawarid albashariat waras almal alfikrii ealaa tahsin al'ada' almustadam lilmuasasat alaiqtisadiati: Dirasatan tatbiqiatan ealaa mustawaa Mujamae bin Hamaadi Burj Bueririj* (Utarahatan dukturah), Jamieat Farahat Satif 1, Aljazayir.
- Youssef, Abdul-Sattar Hussein (2005), *Dirasat wataqyim ras almal alfikrii fi sharikat al'aemali*, dirasatan muqadimatan 'iilaa Mutamar Kuliyat Alaiqtisad Waleulum Al'iidariat hawl Aiqtisad Almaerifat Waltanmiat Alaiqtisadiati, 25-27 Abril, Jamieat Alzaytunat Al'urduniyati, Amman.
- Youssef, Nasil (2015), *Athar tatbiq alqimat aleadilat fi qias eanasir altathbitati: Dirasatan maydaniatan laeayinatan min almuhasabin walmuhtamiyn fi majal almuhasaba* (Risalat majjistir), Jamieat Qasidi Mirbah, Wariqlata, Aljazayir.